جولة في آفاق

الأغاني

لأبي الفرج الأصفهاني

تأليف

نذير محمد مكتبي

دار البشائر الإسلامية

جولة في آفاق الأغاني

لأبي الفرج الأصفهاني

تأليف

نذير محمد مكتبي

الكتب النادرة التي ترفع لأول مرة

دار البشائر الإسلامية

الطّبعة الأولى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

دار البشائر الإسلاميّة
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية الحديث

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد أشرق كتاب «الأغاني» من صنعة أبي الفرج الأصفهاني في سماء كتب الأدب العربيّ قمراً أرسل ضوءه الهادىء على ربوع الحياة الأدبية ما يزيد على ألف عام، بقي خلالها ينير الطريق لأهل اللغة والبلاغة والبيان ورُوَّاد الأخبار والسِّيَر وعُشَّاق الشعر وقصَّاد الغناء والطَّرب.

واستمرّت أجيالُ هؤلاء جميعاً على ورود حوض هذا الكتاب النفيس، تنهل منه نهلَ الظامىء، بل تتضلَّع من مورده حتى مخّ العظام. وأحسَّ الشعراء والأدباء بأنَّه مصدرٌ واسعُ الأرجاء غزيرُ المادّة كثيرُ الأمثال، يستوفي الطالب منه حاجتَه مهما كان حجمها، فقد صرف له صاحبه جهداً كبيراً حتى جمع معلوماتِهِ في تلك المجلّدات العديدة.

وكان يستقصي خبر الشاعر أو الخليفة أو الجارية أو المغنّية أو المغنّي في الموقف الواحد، فيذكر معظم روايات ذلك الخبر

حِرْصاً منه على أن ينقلَ كل ما يعرفه وما يصل إليه حتى يقدِّم عطاءً شاملاً في الأدب يستغني به طالبوه عن سواه.

وقد نجح الأصفهاني في محاولتـه عندمـا انتهى من تأليف كتابه، فأصدره أحسن إصدار، وألبسه أجمل حُلَّة؛ أعجبت الأدباء الملوك والشعراء الفحول، فبات زوّادة الأديب الظاعن، ومرجع الشاعر القاطن، وملاذ المغني المطرِب؛ فأيّاً من يلجأ إليه يجد فيه حاجته، ويحقِّق في أبحاثه وأخباره طلبته...

ولكن رغم هذه الميزات والمحـاسن لم يكن هذا الكتـاب القدير نظيف الأخبار صحيح جميع الأنباء سالم كل الأفكار صادق سائر الإسناد، كما يجب أن يكون ليبقى شمساً مشرقة في سماء نقيَّة، لا تشوبها ولو سحابةَ صيف.. وإنّمـا تطرَّق الضعف إلى بعض رواياته، وظهر الفساد في جانب من أخباره، فأدَّى ذلك إلى سقوط هيبته من نفوس طائفة من الأدباء، وضعفت الثِّقة به عند بعض فحول العلماء، حتى أصبح الحذر منه في نظرهم واجباً.

وليس فيما نذكره حيف على كتاب «الأغاني» رغم سمّو كعبه بين كُتُب الأدب، وذيوع صيته بين العجم والعرب، فتلك حقيقة، وإن كانت مرّة وقاسية على نفوس طُلّابه وعُشَّاق قراءته؛ ولكنّها تبقى حقيقةً ثابتةً فيه، لا تقبل الإنكار.

ويمكننا استيضاحها من خلال جولةٍ قصيرةٍ هادئةٍ في بعض أرجاء كتاب «الأغاني»، تكفي للحصول على فكرة واضحة عنه.

الخلفاء في ميزان «الأغاني»

تحـدَّث الأصفهاني عن خلفـاء بني أُميَّة وبني العبّـاس في مواضع كثيرة وفي مناسبـات عديـدة، وذكر من أحـوالهم أخباراً تتعلّق بخصوصيّات حياتهم بحيث يثور شكٌّ في أن تنقـل هـذه الأخبار عنهم، كما ذكر من أحوال أزواجهم وذريّاتهم مثل ذلك، فيشعر القارىء بأنَّ حياة الخلفاء يومها كانت لدى نظر الناس في دقـائقها وسـرائـرهـا أوضـح من الشمس. فـأنت إذا قـرأت في «الأغاني» يمكنك التعرّف على واقع حياة الخليفة هارون الرشيد بحيث لا تفوتك فائتة من دقائق أحواله، فسوف تعرف عن علاقاته مـع جواريـه وغلمانـه وزوجاتـه، وتعرف عن عـلاقات جـواريه وزوجاته مع بعضهنَّ، وتعرف عن مجالس لهوه وسمـره. . عن سماعه وشـربه وتـرفه مـا يجعلك تخجل من نفسـك وأنت تطَّلع على مثل هذه الأوضاع الدقيقة والأحوال الخاصة من حياة ذلك الخليفة الذي كتب في تاريخ الزعماء والخلفاء الفاتحين صفحةً أصبحت شعاراً لعصر الرقي والتقدُّم والقوة، وعنواناً تقرأه في صفحة كتاب أو مجلّة أو صحيفة. . أو تسمعه من باحث أو خطيب أو أديب أو شاعر. . . هكذا وبهذا اللفظ: (عصر الرشيد).

كيف نستطيع أن نصدِّق أنّ مثل هذه الأحوال الخاصّة والدقيقة من حياة الرشيد انكشفت وقت وقوعها أمام الملأ، فاطّلع عليها جمٌّ من النّاس القريبين أو البعيدين حتى وصلت تفاصيلها إلى أبي الفرج عبر رواة الأخبار بأسانيد متفاوتة بين الضعف والقوّة؟!.

إنّ مثل هذه الأخبار لا يرضى رجل عادي أن يتباهى بين الناس، ويعلن افتخاره بانتقال تفاصيلها إليهم إن كانت تصوّر واقع حياته الشخصيّة، فكيف بخليفة من خلفاء المسلمين يؤمن أنّ من واجبه حمل الناس على تعاليم الدين والمحافظة على حدوده ومبادئه وأخلاقه؟.

كيف يصح منه واقع يخالف أهليّته لحمل مسؤولية الخلافة؟ بل كيف يصحّ منه إعلان ذلك الواقع السلوكي أمام الملأ، فلا يتحرّج من الجلوس إلى موائد الشرب والانغماس في أحضان الجواري والتمتّع بمجالس الموسيقى والرقص والغناء؟!.

بعيدٌ كلَّ البعد عن خليفة يفهم آداب الدين ويجد من واجبه إقامة حدود الله أن يرد عنه مثل هذه الأخبار. ومثل تلك الأخبار إن دلَّ على شيء فإنّما يدلُّ على أنَّ الخلافة مسؤوليّة فارغة، وليس للخليفة عمل فيها سوى الجلوس على كرسيّ الخلافة والتمتّع بنعيم الملك...

ولا ريب في أنّ واقع الخلافة والتبعات الملقاة على عاتق الخليفة من أمر النظر في شؤون الرعيّة وعمّالها وأحوال الجند

والفتوح وغير ذلك من أمور الخلافة يرفض مثل ذلك المدلول الذي أدلت به تلك الأخبار ويؤكّد خلافه، وذلك لعدم تناسبه مع الواقع الصحيح للخلافة الإسلامية.

الكتب النادرة التي تُرفع لأول مرة

تــرف الخلفــاء

تحدَّث أبو الفرج الأصفهاني عن تـرف الخلفاء وبـذخهم، فذكر أخباراً عن تبذيرهم وتبديدهم للأموال وإنفاقها على الشعراء والمغنِّين والجواري بغير حساب.

خبر المهدي مع دحمان:

فجاء في الجزء الخامس من الأغاني في الصفحة ١٤٢:

أخبرنا إسمـاعيل بن يـونس وحبيب بن نصر المهلَّبي قـالا: حدّثنا عمر بن شبّة قـال: بلغني أنَّ المهديَّ أعـطى دحمان في ليلة واحدة خمسين ألف دينار وذلك أنَّه غنَّى في شعر الأحوص:

قَــطُـوف المـشي إذ تـمشـي   تــرى فـي مشـيهــا خــرقــاً

فأعجبه وطرِب واستخفَّه السرور حتى قال لدحمان: سلني ما شئت، فقال: ضيعتان بالمدينة يقال لهما: ريّان وغالب، فأقطعه إيّاهما، فلمّا خرج التوقيع بذلـك إلى أبي عبدالله وعمر بن بزيع راجعا المهدي فيه، وقالا: إنَّ هاتين ضيعتان لم يملكهما قطّ إلاّ خليفـة، وقد استقـطعهمـا ولاة العهـود في أيّـام بني أميّـة فلم

يقطعوهما، فقال: والله لا أرجع فيهما إلا بعد أن يرضى، فصولح عنهما على خمسين ألف دينار. اهـ.

مناقشة الخبر:

نتعجَّب عندما نسمع مثل هذا الخبر عن خليفة المسلمين المؤتمن على أموال الأمّة، كيف يصحّ منه هذا الإنفاق والبذل في سبيل أغنية سمعها من مغنٍّ، إنّ مثل هذا الخبر وأمثاله يجب أن يحذف من جميع سجلّات التاريخ والأحبار. فالمهدي الذي يلاحق المتعهّرين ويصغي إلى مواعظ الزهّاد والمصلحين من أمثال مالك بن دينار، يجب ألّا نصدِّق عنه مثل هذا الخبر في التبذير والتبديد للمال بلا طائل، وبذله لمغنٍّ أعجبه صوته واستخفَّته ألحانه.

خبر الرشيد مع عُلَيَّة:

ونجد نحو هذا الخبر يورده أبو الفرج في شأن هارون الرشيد بن المهدي يقول فيه في الجزء التاسع الصفحة ٨٨:

أخبرني علي بن صالح بن الهيثم وإسماعيل بن يونس قالا: حدّثنا أبو هَفَّان قال: أُهْدِيَتْ إلي الرشيد جاريةٌ في غاية الجمال والكمال، فخلا معها يوماً وأخرج كلَّ قيْنةٍ في داره. اصطبح فكان جميع من حضره من جواريه المغنّيات والخدمة في الشراب زهاء ألفي جارية في أحسن زيّ من كلّ نوع من أنواع الثياب والجوهر، واتصل الخبر بأمّ جعفر فغلظ عليها ذلك، فأرسلت إلى عُلَيَّة تشكو إليها، فأرسلت إليها عُلَيَّة: لا يهولنَّك هذا، فوالله

لأردَّنه إليك، قد عزمت أن أصنع شعراً وأصوغ فيه لحناً وأطرحه على جواريّ، فلا تبقي عندك جارية إلاّ بعثتِ بها إليّ، وألْبِسْتِهِنَّ ألوان الثياب ليأخذن الصوت مع جواريّ. ففعلت أمّ جعفر ما أمرتها به عُليّة. فلما جاء وقت صلاة العصر لم يشعر الرشيد إلاّ وعُلَيَّة قد خرجت عليه من حجرتها وأمّ جعفر من حجرتها معها زهاء ألفي جارية من جواريها وسائر جواري القصر عليهنّ غرائب اللباس، وكلُّهنَّ في لحن واحد هزج صنعته عُلَيَّة:

منفصل عنّي وما قلبي عنه منفصلْ
يا قاطعي اليوم لمن نويت بعدي أن تصلْ

فطرِب الرشيد وقام على رجله حتى استقبل أمّ جعفر وعُلَيَّة، وهو على غاية السرور، وقال: لم أرَ كاليوم قطّ يا مسرور، لا تبقينَّ في بيت المال درهماً إلاّ نثرته. فكان مبلغ ما نثره يومئذٍ ستة آلاف ألف درهم، وما سمع بمثل ذلك اليوم قطّ. اهـ.

مناقشة الخبر:

كيف يستقيم لعاقل أن يصدّق مثل هذا الخبر الذي يظهر فيه خليفة المسلمين هارون الرشيد مستهتراً بأموال الخلافة إلى هذا الحدّ المقيت؟ كيف نقبل من أنفسنا أن نتصوَّر خليفة كهارون الرشيد يبذخ هذا البذخ، وينثر على حاشيته وندمائه أو قل: على الناس، ستة آلاف ألف درهم من بيت مال المسلمين، أو من بيت ماله هو، في الوقت الذي يتسلّم فيه مسؤولية الحفاظ على

مقدّرات الأمّة، ورعاية شؤونها فيما أقامه الله فيه من أمر الخلافة؟ وكلّ هذا البذل الذي كان منه من أجل أنّه طرِب لغناء الجواري بقصيدة غزلية.. ثمّ يختار راوي هذا الخبر وقت خروج الخليفة إلى صلاة العصر فيجعله موعد هذا الغناء والطرب، تُرى ماذا حلّ بهارون الرشيد بعد ذلك؟ هل صلّى العصر في المسجد أم أجَّل صلاة العصر إلى إشعار آخر؟!.

خبر صرف الرشيد مال الخراج إلى جواريه:

ولنصغ إلى خبر ثالث يذكره أبو الفرج في الجزء الثالث الصفحة ١٥٩ يقول فيه:

ونسخت من كتاب هارون بن عليّ قال: حدَّثني عليّ بن مهدي قال: حدثني محمد بن سهل عن خالد بن أبي الأزهر قال: بعث الرشيد بالجرشي إلى ناحية الموصل، فجبى له منها مالاً عظيماً من بقايا الخراج، فوافى به باب الرشيد، فأمر بصرف المال أجمع إلى بعض جواريه، فاستعظم الناس ذلك، وتحدَّثوا به، فرأيت أبا العتاهية وقد أخذه شبه الجنون، فقلت له: مالك ويحك، فقال لي: سبحان الله أيدفع هذا المال الجليل إلى امرأة ولا يتعلّق كفّي بشيء منه، ثم دخل إلى الرشيد بعد أيام فأنشده:

الله هوّن عندك الدنيا وبغّضها إليكا
فأبيت إلاّ أن تصغّر كلّ شيء في يديكا
ما هانت الدنيا على أحدٍ كما هانت عليكا

فقال له الفضل بن الربيع: يا أمير المؤمنين ما مُدِحت الخلفاء بأصدق من هذا المدح، فقال: يا فضل أعطه عشرين ألف درهم.

فغدا أبو العتاهية على الفضل فأنشده:

إذا ما كنت متّخذاً خليلاً فمثل الفضل فاتخذ الخليلا
يرى الشكر القليل له عظيماً ويعطي من مواهبه الجزيلا
أراني حيث ما يمّمت طرفي وجدت كل مكارمه دليلا

فقال له الفضل: والله لولا أن أساوي أمير المؤمنين لأعطيتك مثلها ولكن سأوصلها إليك في دفعات، ثمّ أعطاه ما أمر له به الرشيد وزاد له خمسة آلاف درهم من عنده. اهـ.

مناقشة الخبر:

عجيب هذا الخبر! أتبلغ الجرأة عند الرشيد إلى أن يبدّد مال الخراج بهذا الشكل السيء فينفقه على بعض جواريه؟ لست أدري كيف يرضى رواة الأخبار والسِّيَر بتصديق مثل هذا الخبر الذي يظهر فيه الرشيد ممثّلاً أبشع صورَ الخيانة للأمّة في أموالها في الوقت الذي يَرْوون عنه أخباراً يذكرون فيها: كيف كان يدخل عليه أبو حازم الزاهد فيعظه حتى يجعله ينزل إلى الأرض يغمرها بدموع عينيه، وكيف كان يجلس في مجلس القاضي أبو يوسف يبيّن له أحكام الله وتعاليم الإسلام وقضاء الشريعة المطهّرة، وكيف كان يعيش في عهده كبار العلماء كالإمام مالك والإمام الشافعي والكسائي وغيرهم رحمهم الله تعالى يرشدون الناس

ويخاطبونهم بتعاليم الدين الحنيف ويبيِّنون لهم الحلال والحرام، فيأمرونهم بما أحلَّ الله تعالى وينهونهم عمّا حرَّم، لا يميِّزون في توجيههم وبيانهم بين سيِّدٍ ومسود وحاكم ومحكوم. كيف يصحّ قبول خبر يتحدَّث عن جرأة الخليفة هارون الرشيد على حقوق الأمّة وحدود الدين، وهو يعيش في وسطٍ دينيٍّ نشط فيه العلماء الناصحون والوعّاظ المخلصون؟!.

إنّ هذا لشيءٌ يُراد، وما هو إلّا افتراء.

ولو تأمّلنا في سند هذا الخبر لوجدنا في مطلعه قول أبي الفرج: ونسخت من كتاب هارون بن علي. اهـ.

ولو عرضنا هذه الجملة على علماء الإسناد؛ لحكموا بضعف هذا الخبر؛ لأنّ النسخ من الكتب ليس دليلاً على يقين العلم بل هو دليل على الوهي والضعف؛ ذلك أنّ الكتاب قد يطرأ عليه تحريف وتبديل في عبارة أو جملة أو يتعرّض إلى زيادة كلمة أو نقص أخرى أو غموض عبارة أو انطماس حرف، ويرجع هذا إمّا إلى عامل الزمن المؤثّر في ورق الكتاب، وإمّا إلى غفلة الناسخ وسهوه عن جملة أو سطر كامل، أو غفلة المؤلِّف نفسه حيث تشرق في عقله فكرة ويشرد قلمه عنها إلى غيرها.

ويتأتّى الضعف أيضاً من أن ينسب الكتاب المنسوخ إلى غير ناسخه أو إلى غير مؤلّفه، فيقول: قرأت من خط فلان، ولا يكون خطَّه. وهذا سهل على ذوي الأهواء وأصحاب النوايا الهابطة،

ونجد نظيره في زماننا كثيراً فكم من كتاب نقرؤه ويكون مدّعىً على مؤلّفه ومنسوباً إلى غير صاحبه؛ والأمثلة على ذلك لا عدّ لها ولا حصر؛ لهذا فإنّ من اعتمد الكتبَ فنقل منها وأعرض عن التلقّي قراءةً أو سماعاً من العلماء، ضعفت الثقة بعلمه وبنقله؛ لما قدّمناه من أسباب، وإنّه لا يزيد في نظر العلماء على أن يكون ورّاقاً يقرأ كلّ ما يصل إليه دون أن يميّز الخبيث من الطيّب؛ لأنّه فقدَ مَلَكَة الانتخاب والتنقيح التي تتأتّاه من شحذ عقله وتثقيف فكره في مجالس العلماء الثقات الذين ينقّحون ذهنه بحسن المعرفة، ويسدّدون رأيه بصائب الفِكْرة، فينكشف له الزيف وتتجلّى أمامه الحقائق، فتنغلق منافذ عقله في وجه الأغاليط والأكاذيب، وتتألّق مسالك ذهنه بما يعبرها من صحيح الأفكار وسليم المعارف والأخبار، فإذا نضجت تلك الملكة في عقله واستنارت في أرجاء فكره؛ عند ذلك تؤتي ثمارها يانعةً فيما يفِد إليه من المعارف والعلوم والأفكار، فينخلها نخلاً، ويمحّصها تمحيصاً حتى لا يدع فيها شائبة.

وعندما تناول علماءُ مصطلح الحديث ودارسو الأسانيد موضوعَ الرواية عن طريق الوجادة والنسخ من الكتب؛ قيّدوا صحّة النقل من هذه الطريق بقيود، ووضعوا لها بعض الشروط والحدود التي تستوجب الثّقة بالمنقول والاطمئنان إلى العلم به، فقالوا:

وإذا نقل شيئاً من تصنيف فلا يقل: (قال فلان) بصيغة

الجزم، إلّا إذا وثِق بصحّة النسخة بأن قوبلت على أصل المصنِّف أو على نسخة مقابلة بالأصل. فإن لم يكن شيء من ذلك فليقل: بلغني عن فلان أو وجدت في نسخة من كتابه، ونحو ذلك بدون جزم. قال النووي: وتسامح أكثر الناس في هذه الأعصار بالجزم في ذلك من غير تحرٍّ، والصواب ما ذكرناه. فإن كان المطالع متقناً لا يخفى عليه الساقط أو المغيّر؛ رجونا جواز الجزم له، وإلى هذا استروح كثير من المصنِّفين في نقلهم. اهـ. أي: ممّا وجدوا من كتب العلماء.

وأمّا حكم العمل بالوجادة: فنقل عن معظم المحدِّثين والفقهاء المالكيين وغيرهم أنّه لا يجوز، ونقل عن الشافعي ونظّار أصحابه جوازه وقطع بعض محقِّقي الشافعيّة وغيرهم بوجوب العمل بها عند حصول الثّقة بما يجده القارىء، أي: بأن وثِق أنّ هذا الخبر أو الحديث بخطِّ الشيخ الذي يعرفه أو يثق بنسبة الكتاب إلى مؤلفه، أي: وكان المؤلِّف ثقة وإسناد خبره صحيحاً أو حسناً، فيجب العمل به.

وتبرز أمامنا في هذا الصدد مسألتان هامّتان:

أُولاهما: تأكّد صحّة انتساب النسخة إلى مؤلِّفها وعدم انتحاله إياها إذ كثيراً ما تتسلّل إلى الكتب أقوال تُنسَب إلى غير أصحابها، وذلك خاصّة عندما تتعدّد نسخ الكتاب الواحد، وصورة ذلك مثلاً: تقع النسخة من الكتاب في يد واحد فيقرأها ثمّ يضع

بعض التعليقـات، ويكتب بعض الجمـل والعبـارات على أطـراف الصفحة أو قريباً من كلمات متن الكتاب، ثم تقع هذه النسخة في يد آخر فينسخها من جديد ثم يدخل تلك التعليقات ضمن كلمات المتن الأصلي بـادِّعاء أنّهـا من أصل المتن، وبهـذا ينسب إلى المؤلّف الأصلي قولٌ لم يقله ورأيٌ لم يطرحه.

وثانيتهما: قد يقول قائل: إنّ أهل زماننا من أصحاب السِّيَر والأخبار وأهل العلم قد قلّت فيهم الرواية وكثر عندهم الأخذ عن الكتب واعتمـاد النقـل منهـا، فلمـاذا لا ننسب الضعف إلى مـا ينقلونه، ونحكم عليه كحكمنا على النسخ من كتب المتقـدّمين، ونشترط تلك الشروط التي اشتُرِطت في النقل عن أولئك حتى نثق بالمنقول ونطمئنّ إلى الناقِل؟.

وحسبنا هنا أن نجيب: بأنّ طُرُق النسخ اختلفت في عصرنا عنها في عصرهم، فهم لم يستعملوا الطباعة مثلنا، وإنّما كانوا يعتمـدون على النسـخ بـاليـد التي تتعـرّض إلى التعب والقلق والشرود أحياناً والتأثّر بالمؤثّرات والعوامل الخارجيّة أو الداخليّـة النفسيّة بالنسبة للناسخ. ومهما كان الناسخ دقيقاً فإنّه إذا لم يراجع ما نسخه مرّات ويقابله بالأصل؛ يبقى في حيّز احتمال الثّقة فيما نقل لا في يقينها. وأما الطباعة فهي وسيلة دقيقة ومضمونـة في نسخ الكتاب ولا تخضع للأعراض والمؤثّرات التي تتعرّض لها نفس الناسخ، إضافة إلى أنّ النسخة المطبـوعة تخضـع لعملية تمحيص وتهذيب وتنقيح عدّة مرّات قبـل أن يستقرّ تمـام عملية

الطبع وإصدار النسخ، وهذا ما يسمى بالتصحيح، ونضيف إلى جانب ذلك المقابلات العديدة بين النسخ المتعدِّدة في الكتاب الواحد، حتى إذا ما اطمئنّ القلب إلى أنّ أحرف كلمات الكتاب قد رصفت رصفاً محكماً من غير نقص أو زيادة أو تغيير؛ بدأت عملية طبع النسخ بشكلٍ آليٍّ دقيق.

ولا جرم في أنّ الاختراعات الحديثة جعلت عمليَّة الطباعة أكثر دقَّة وإحكاماً، ممّا يؤدّي إلى رفع قدر الكتاب المطبوع وجعل النقل عنه مباشرة موضع ثِقة تفيد العلم اليقينيّ.

نعم قد تقع بعض الأخطاء المطبعية في الكتاب المطبوع، ولكنَّ هذه الأخطاء ليست بشيء إذا ما قيست بتلك الأخطاء التي كان يقع فيها الناسخون، ثم يتناقلها من بعدهم لتثبت في الأصل كجزء منه. كما أنّ الخطأ المطبعيّ يصحَّح في تعدُّد الطبعات إذ يُرجع في كلٍّ طبعة إلى نسخ الأصول ويقابل فيما بينها، أمّا هناك فالأمر يختلف إذ يبقى الخطأ نفسه مستمرّاً في بقيَّة النُّسَخ التي تأتي تِباعاً؛ لأنّها تعتمد على النسخة التي وقع فيها الخطأ.

خبر الرشيد مع ذات الخال:

ويذكر أبو الفرج في الجزء الخامس عشر من أغانيه في الصفحة ٨٠ خبراً عن الرشيد يقول فيه:

وقال يوماً ـ يعني هارون الرشيد ـ في مجلسه: أيّكم لا يُبالي

أن يكـون كَشْخانـاً[1] حتّى أهب له ذات الخـال؟ فبكر حمـويه الوصيف فقال: أنا. فوهبها له، وفيها يقول إبراهيم:

أتحسب ذاتُ الخال راجية ربًا   وقد سَلَبتْ قلباً يهيم بهـا حُبّا
وماعذرها ـ نفسي فداها ـ ولم تدع   على أعظمي لحماً ولم تبق لي لُبّا

الشعـر والغناء لإبـراهيم خفيف رمل بـالسبابـة في مجـرى الوسطى، وذكر أحمد بن أبي طاهر أنّ الرشيد اشتـراها بسبعين ألف درهم، وذكر قصّة حمويه كما ذكرها حمّاد وقال في خبره:

فاشتاقها الرشيد يوماً بعدما وهبها لحمويه، فقال له: ويلك يا حمويه، وهبنا لك الجارية على أن تسمع غناءها وحدك! فقال: يا أمير المؤمنين مُرْ فيهـا بأمـرك، قال: نحن عنـدك غداً. فمضى فاستعدّ لذلك واستأجر لها من بعض الجوهريين بدنة وعقوداً ثمنها اثنا عشر ألف دينار، فأخرجها إلى الرشيد وهو عليها، فلمّا رآه أنكره، وقال: ويلك يـا حمويـه! من أين لك هـذا وما ولّيتـك عمـلاً تكسـب فيه مثله ولا وصل إليك منّي هذا القدر؟ فصدقه عن أمره، فبعث الرشيد إلى أصحاب الجوهر فأحضره، واشترى الجوهر منهم، ووهبه لها، ثم حلف ألاّ تسأله في يومه ذلك حاجةً إلاّ قضاها، فسألته أن يولّي حمويه الحرب والخراج بفارس سبع سنين، ففعل ذلك، وكتب له عهده به، وشرط على وليّ العهد بعده أن يتمها له إن لم تتمّ في حياته. اهـ.

---

(١) الكشخان: الديّوث، والكشخنة: الدياثة وعدم الغيرة. «القاموس» وشرحه.

مناقشة الخبر:

في هذا الخبر لا يبدو الرشيد مبذّراً للمال فحسب، بل إنّه يبدو مستهتراً بوظائف الدولة؛ فيجعل المناصب خاضعة لرأي الجواري وشهواتهنّ، وإنّ إسناد منصب وزارة الحرب والخراج إلى وصيف لا تعدو خبرته خدمة القصور ليس دليلاً على رجاحة عقل الخليفة وحسن إدارته وتدبيره لشؤون الخلافة، وإنّما هو ضرب من الاستهتار والغباء السياسي الذي سينتهي حتماً بالقضاء على الخلافة قضاءً مبرماً حتى لا تقوم لها قائمة، ولكنّ التاريخ أخبرنا أنّ الرشيد ثبت سلطانه قويّاً في الخلافة مدّة يعتبرها المؤرّخون من أبرز عهود الخلافة الإسلامية تقدّماً ورقيّاً وازدهاراً؛ إذ غدا عصر الرشيد العصر الذهبي في تاريخ العرب والمسلمين، فجدير بنا أمام هذه الحقيقة التاريخية أن نرفض مثل هذا الخبر رفضاً عنيفاً لتنافي حتميَّة نتائجه مع الواقع الطيِّب لسِيرة الرشيد، رحمه الله، فلقد سطَّر التاريخ من حياة الرشيد صفحاتٍ مشرقةً تظلُّ نبراساً للأجيال البشرية في العزَّة والعظمة والصلاح.

الرشيد في ميزان الحق:

لقد حدَّثنا التاريخ عن علمه ومعارفه وسعة ثقافته، وكيف أنَّ مجالسه كانت تضمُّ كبار الفقهاء والقرّاء والأدباء والشعراء واللغويين وعلماء الكون والحياة في زمانه، وكيف كانت تجري في مجلسه المباحثات والمناقشات بين أهل العلم، وكان الرشيد

يصغي إليهم بعقل راجح ورأي سديد وذكاء مرهف وحافظة دقيقة، وإذا اشتدّ النقاش وعقم الوصول إلى رأي قاطع؛ كان يطرح رأيه في المسائل بكلّ ثقة ودقّة فيأتيهم بما يستدعي الإقرار له بصواب الرأي والقول الفصل.

وقد امتلأت كتب التاريخ والأخبار والأدب بالأمثلة على ذلك.

ومما يدلُّ على حبِّه للعلم وشغفه به أنّه رحل بولديه الأمين والمأمون لسماع «الموطّأ» على الإمام مالك رحمه الله. وكان يحتضن العلماء ويحسن رعايتهم ويزيد في إكرامهم، ويسهِّل سبل العيش لهم حتى يتفرَّغوا لمطالعة العلم وتعليمه، ولا ريب أنّ في نشاط العلماء ونضوج الفكر في الأمّة عاملاً مهمّاً في قوّتها ورقّيها وتقدّمها. وهكذا كان الأمر في خلافة هارون الرشيد، فقد ظهر في عهده كبار الفقهاء والمحدّثين والقرّاء واللغويين والشعراء وعلماء الحياة من أمثال الإمام الشافعي والقاضي أبي يوسف والكسائي والأصمعي وغيرهم من فحول العلماء.

وحدثنا التاريخ عن دين الرشيد وإيمانه وسلامة عقيدته والتزامه بآداب الإسلام وتعاليم الشريعة وحبِّه لرسول الله ﷺ وتعظيمه للصحابة الكرام رضي الله عنهم. فقد ورد أنّه كان يصلّي في خلافته في كلّ يوم مئة ركعة إلى أن مات، لا يتركها إلّا لعلّة، وكان يتصدَّق من صُلْب ماله، وكان يبكي عندما يحدَّث بحديث

رسول الله ﷺ، فقد قال أبو معاوية الضرير: ما ذكرت النبي ﷺ بين يدي الرشيد إلّا قال: صلى الله على سيدي. وحدّثته بحديثه صلى الله عليه وآله وسلّم: «وددت أنّي أقاتل في سبيل الله فأقتل، ثم أحيى فأقتل»، فبكى حتى انتحب. كما كان بكاؤه عند ذكر الله غزيراً، حتى قال منصور بن عمار: ما رأيت أغزر دمعاً عند الذكر من ثلاثة: الفضيل بن عياض، والرشيد، وآخر.

وقال عبيد الله القواريري: لما لقي الرشيد الفضيل قال له: يا حسن الوجه، أنت المسؤول عن هذه الأمّة، حدّثنا ليث عن مجاهد: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٦٧]، قال: الوصلة التي كانت بينهم في الدنيا، فجعل هارون يبكي ويشهق.

وكان رحمه الله كثير الحجّ والجهاد، حتّى ذكروا: أنّه كان يحجّ عاماً ويغزو عاماً، ومن حِججه حجّة حجّها سنة ٧٩ هـ اعتمر فيها في رمضان، ودام إحرامه إلى أن حجَّ، ومشى من مكّة إلى عرفات على قدميه.

وكان يتتبّع أثر الوعّاظ يستنصحهم في أمر دينه ويصغي إلى مواعظهم بقلب خاشع وعين دامعةٍ. وذكر أنّه كان يذهب بنفسه إلى بيت الفضيل بن عياض، حتى قال فيه الفضيل: الناس يكرهون هذا ـ يعني هارون الرشيد ـ وما في الأرض أعزّ علي منه، لو مات لرأيت أموراً عظاماً.

وكان الوعّاظ يدخلون عليه يعظونه وينصحونه ويذكّرونه ويخوّفونه من يوم الحساب والجزاء، فيتركونه يبكي كالثكلى. وقد امتلأت كتب الرقائق والتفسير والسِّيَر والأخبار أمثلة كثيرة على ذلك منها:

دخل عليه مرّة ابن السمّاك الواعظ، فبالغ في احترامه، فقال له ابن السمّاك: تواضعك في شرفك أشرف من شرفك، ثم وعظه فأبكاه.

وقال ابن الجوزي: قال الرشيد لشيبان: عظني. قال: لأن تصحب من يخوّفك حتى يدركك الأمن خير لك من أن تصحب من يؤمنك حتى يدركك الخوف، فقال الرشيد: فسِّر لي هذا. قال: من يقول لك: أنت مسؤول عن الرعيّة فاتق الله أنصح لك ممن يقول: أنتم أهل بيت مغفور لكم، وأنتم قرابة نبيّكم؟ ﷺ. فبكى الرشيد حتى رحمه من حوله.

وروي أنّ السمّاك دخل عليه يوماً، فاستسقى، فأتي بكوز، فلما أخذه؛ قال: على رِسْلِك يا أمير المؤمنين، لو منعْت هذه الشربة بكم كنت تشتريها؟ قال بنصف ملكي، قال: اشربْ هنّأك الله تعالى، فلمّا شربها؛ قال: أسألك لو مُنِعت خروجها من بدنك بماذا كنت تشتري خروجها؟ قال: بجميع ملكي، قال: إنّ ملكاً قيمته شربة ماءٍ وبولة لجدير ألاّ يُنافَس فيه. فبكى هارون بكاءً شديداً. اهـ.

وكان رحمه الله إلى جانب هذا كلّه حريصاً على حديث رسول الله ﷺ شديد الملاحقة للزنادقة والوضّاعين. فقد أخرج ابن عساكر عن ابن عُلَيّة قال: أخذ هارون الرشيد زنديقاً فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لِمَ تضرِب عنقي؟ قال له: أريح العباد منك، قال: فأين أنت من ألف حديث وضعتها على رسول الله ﷺ كلّها ما فيها حرف نطق به. قال: فأين أنت يا عدّو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبدالله بن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً.

وقد روى رحمه الله عدداً من الأحاديث النبوية فكان أحد رجال سندها، منها:

قال الصولي: حدثنا عبدالرحمٰن بن خلف، حدّثني جدّي الحصين بن سليمان الضبّي، سمعت الرشيد يخطب فقال في خطبته: حدّثني مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «اتّقوا النار ولو بشِقّ تمرةٍ».

ومن كلامه في بعض خطبه:

«أوصيكم عباد الله بتقوى الله، فإنّ في التقوى تكفير السيئات وتضعيف الحسنات وفوزاً بالجنّة ونجاةً من النار، وأحذّركم يوماً تشخص فيه الأبصار وتبلى فيه الأسرار، يوم البعث ويوم التغابن ويوم التلاق ويوم التناد، يوم لا يُستعتَب من سيئة، ويزداد من حسنة، يوم الآزفة، إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين، ما

للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع، يُعلم فيه خائنة الأعين وما تخفي الصدور». اهـ.

لا نشك بعد هذا الاستعراض الهادىء لطرفٍ من سيرة هارون الرشيد المشرقة بالفضائل والمحامد والمواقف الجليلة في أن معظم ما ذكر عنه من تفلُّت وانكباب على الدنيا وشهواتها واستهانة بمسؤولية الخلافة وحدود الدين الحنيف مكذوب عليه، وإن كان قد وردت بعض الأخبار الصحيحة في حبّه للغناء واللهو: فهي مبالغ فيها، ولا تُمثّل الواقع الصحيح لحياة الرشيد.

خبر المأمون مع المغنية عُرَيْب:

وإذا تحوّلنا عن الرشيد إلى ابنه المأمون؛ فإنّنا نجد أبا الفرج يحدّثنا عنه في «الأغاني» حديثاً لا يقلّ عمّا ذكره لنا من أحوال أبيه هارون الرشيد في التبذير والترف والاستهتار، فيذكر عن حال المأمون مع المغنِّية عُرَيب، يقول في الجزء الثامن عشر الصفحة ١٨٢:

قال ابن المعتزّ: ولقد حدَّثني عليّ بن يحيى المنجِّم: أنّ المأمون قبَّل في بعض الأيّام رجلها.

مناقشة الخبر:

لست أدري كيف يصبر أحدنا على سماع مثل هذا الخبر، ويرضى أن يتصور خليفة كالمأمون ينحطّ من قمة علمه وحفاظه

على أخلاق الدين والقيم الفاضلة إلى قدم جارية بل مغنِّية فيقبّلها. شيءٌ غريبٌ بل منكرٌ من رُواة الأخبار أن ينقلوا مثل هذا الخبر ويثبتوه في صفحات التاريخ وسجّلات الأخبار، جدير بهم أن يتثّبتوا من صحة الأخبار قبل أن ينقلوها، وأن تكـون عندهم محـاكمة عقليَّة واستقبال منطقيٌّ لتلك الأخبار قبل أن تتناقلها الكتب وتصل عبرها إلى معظم أجيال الأمة.

خليفة كالمأمون شهد له علماء عصره بسعة باعه في العلم، فكان محدِّثاً وعالماً بالعربيّة، وفقيهاً ضليعاً، وعالماً بالفلسفة وأيّام الناس، حتى قال فيه السيوطيُّ: لم يلِ الخلافة من بني العباس أعلم منه.

وكان عابداً: فقد جاء أنّه ختم في بعض الرمضانات ثلاثـاً وثلاثين ختمة.

وكان واسطة خلفاء بني العباس، قال فيه أبو معشر المنجِّم: كان المأمون أمّاراً بالعدل، فقيه النفس، يُعدّ من كبار العلماء.

وقال فيه والده الرشيد رحمه الله: إنّي لأعرف في عبدالله حزم المنصور، ونُسُكَ المهديّ، وعِزَّة الهادي، ولو أشاء أن أنسبه إلى الرابع ـ يعني نفسه ـ لنسبته.

خليفة يكون هذا شأنه بعيد عليه أن يسقط عند أقدام غانية، وأن يصل إلى هذا المستوى من الهبوط الشهوانيّ الرخيص، بل هو أكرم عند الله من أن تتدنّـس سيرته بمثل هذه الأخبار.

نظرة في سند الخبر:

وإذا رجعنا إلى سند الخبر: نجد فيه علي بن يحيى المنجِّم الذي ينتهي الخبر إليه، وإذا تتبَّعنا آراء العلماء الثقات في علي بن يحيى هذا؛ نجد الإمام الذهبي يقول فيه في كتابه «سير أعلام النبلاء» الجزء الثالث عشر في الصفحة ٢٨٢:

وكان ذا فنون وعقليّات وهذيان وتوسع في الأبيّات. اهـ.

وجدير بنا أن نضع خطّاً واضحاً تحت عبارة الذهبي: (وهذيان) التي تدلُّ على فساد العقل وعدم استقامة التفكير المسقط لاحتمال الضبط والثقة، فالهذيان يؤدّي إلى الخلط والخبط والجنف عن السداد والضبط.

ونجد ياقوت الحَمَوي يقول في حقّه أيضاً في كتابه «معجم الأدباء» في الصفحة ١٧٤ ـ ١٧٥:

رأيت العلماء القدماء يكثرون العُجْبَ به وليس عندي كذلك، فلذلك أقللت من الإتيان به إلاّ ما كان في ضمن خبر.

أعتقد أنّ ما ذكرناه عن علي بن يحيى المنجم لا يجعل الخبر المنقول عنه، في شأن الخليفة المأمون، يتخطّى مرتبة الضعف فضلاً عن أن يصل إلى رتبة الحسن. وإذا عرضنا هذا الخبر على سيرة المأمون النظيفة؛ فربّما نحكم بأنّه لا يعدو أن يكون بعض ثمار ذلك الهذيان الذي أصيب به عليّ بن يحيى المنجِّم على ما ذكره الحافظ الذهبي.

خبر المأمون ـ أيضاً ـ مع عُرَيب:

ويذكر أبو الفرج عن المأمون خبراً آخر يكشف فيه جانباً من هدره للأموال وتبديدها في شهوات نفسه، فيقول في نفس موضع الخبر السابق:

وأخبرني جحظة عن ميمون بن هارون: أنّ المأمون اشتراها ـ يعني عُرَيباً ـ بخمسة آلاف دينار، ودعا بعبد الله بن إسماعيل فدفعها إليه، وقال: لولا أنّي حلفت ألاّ أشتري مملوكاً بأكثر من هذا لزدتك، ولكنّي سأولّيك عملاً تكسب فيه أضعافاً لهذا الثمن مضاعفة، ورمى إليه بخاتمين من ياقوت أحمر قيمتهما ألفا دينار، وخلع عليه خلعاً سنيّة، فقال: يا سيّدي إنّما ينتفع الأحياء بمثل هذا وأمّا أنا فإنّي ميِّت لا محالة؛ لأنّ هذه الجارية كانت حياتي. وخرج عن حضرته فاختلط وتغيّر عقله ومات بعد أربعين يوماً. اهـ.

مناقشة الخبر ونظرة في سنده:

حَسْبنا لبيان ضعف هذا الخبر بل بطلانه بالنسبة لواقع حياة الخليفة المأمون القائم بالمحافظة على شؤون الخلافة وأموال الأمّة، أن ندرس السند الذي عَبَرَهُ ذلك الخبرُ، وحَسْبنا في دراسة السند أن ندرس جحظة البرمكيّ الذي يحتلّ في سلسلة السند مركز الصلة بين أبي الفرج وبقيّة رجال السند؛ يعني أنّه يشكّل المصدر المهم لأبي الفرج في نقله هذا الخبر، بل في نقل أخبار

عديدة عنه حتى أفرد الأصفهانيُّ في أخبار جحظة البرمكيّ كتاباً مستقلاً.

جحظة البرمكيّ هو أحمد بن جعفر، ترجم له عدد من المترجمين من أمثال الحافظ الذهبي وياقوت الحَمَويّ والخطيب البغدادي. ومن خلال دراسة ما كتبه أولئك العلماء عن جحظة البرمكيّ وما طرحوه من الآراء فيه نجد أنّه لا يستحقّ منزلة الضعفاء فضلاً عن أن يرقى إلى مصافّ الثقات، وحتى تطمئنّ قلوبنا لهذا الحكم ننظر فيما نقله أولئك العلماء عن جحظة من أخبار وما قالوا فيه من أحكام.

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» الجزء الخامس عشر في الصفحة ٢٢٢:

وقد بلغ الثمانين، ولم يدخُل في رواية الحديث، وكان رأساً في التنجيم مقدّماً في لعب النَّرْد، وله مؤلّف في الطاغي، ولم يكن أحد يتقدّمه في صناعة الغناء. اهـ.

فجحظة عند الحافظ الذهبي لا يزيد على أن يكون منجّماً ولاعب نرد وصاحب غناء، ولا نظنّنا نرجو ممن قامت فيه هذه الصفات صواباً في رأيٍ أو ثقة في خبر أو ضبطاً في رواية.

وقال ابن حجر في لسان الميزان الجزء الأول في صفحة ١٤٦:

قال أبو الفرج: كان يـزيد التـراجم التي يوردهـا، ويعرًى بالثلب مع مجاهرته بالفسوق، ويجوز عليه الكذب في بعض من ترجم له. اهـ.

ذلكم رأي أبي الفرج الأصبهاني ينقله لنا ابن حجر، وكفاه دليلًا تقوم به الحُجَّة عـلى ما ذكرناه في حقّ جحظة، فهـو لا يوثق بأخباره ورواياته لأنّه يزيد فيها ويكذب في بعضها إضافةً إلى اشتهاره بالفسق والمجـون، وتلك صفات لا تـزيد صـاحبها في مجال الرواية إلاّ ضعفاً.

وقال ياقـوت في «معجم الأدباء» الجـزء الأول في الصفحة ٢٤٢:

كان طنبورياً حاذقاً فيه.. قال ـ ابن النديم ـ: كـان جحظة وسخاً قذراً، دنيّ النفس، في دينه قلّة. اهـ.

وقال في الصفحة ٢٦٥:

قال أبو علي: حدثني أبو القاسم الحسين بن علي البغدادي، وكان أبوه ينادم ابن الحواريّ، ثمّ نادم اليزيديين بالبصرة، وأقام بها سِنين. قال: كان جحظة خسيف الدين، وكان لا يصوم شهر رمضان، وكان يأكل سِرّاً. اهـ.

وقال أيضاً: حدَّث غرسُ النِّعمة في كتاب «الهفوات»:

قال الحسين بن العباس: قال لي ولآخر كان معي: اجلسا

عندي حتى أقعدكما على أسود وأطعمكما طَبًا هجةً. . ـ وذكر الخبر إلى أن قال ـ: فلمّا أخذ النبيذ منه أخذ يفسو، وصديقي يغمزني ويتعجب. . . اهـ.

نجد فيما ذكره ياقوت ما يـزيدنـا تثبُّتاً من آراء الثقـات في جحظة، فهو خسيف الدين كثير الفساد؛ لذا فإنَّ الأخبار التي ترد عنـه لا تتخطَّى مقـام الضعف بل والكـذب إذا خالفت وقـائعها الوقائع الثابتة عن المخبر عنهم بالأسانيد الصحيحة.

وهناك أخبار أخرى عن الخليفة المأمون أوردها أبو الفرج في أغانيه لا نظنّ أنّها تقلّ في سقوطها في ميزان الضبط والتحقيق ممّا أوردناه هنا.

من أخبار الأمين:

وإذا كان هذا هو حال المأمون عند أبي الفرج، فترى ما هو حال أخيه الأمين عنده؟ لقد ذكر أبو الفرج عن الأمين أخباراً على طراز ما ذكره من أحوال المأمون، فهو أيضاً مسرفٌ مستهترٌ محبٌّ لشهوات نفسه، يبدِّد المال هنا وهناك، ينفقه على ملذّاته بغيـر حساب.

ومن أحواله ما ذكره أبـو الفرج في الجزء الخامس من أغانيه في الصفحة ٩٨ حيث قال:

حدّثني جحظة قـال: حدّثني عبيـدالله بن عبدالله بن طـاهر

قال: حدثتني شهوات الصنّاجة التي كان إسحاق أهداها إلى الواثق: أنّ محمّداً الأمين لمّا غنّاه إسحاق لحنه الذي صنعه في شعره، وهو الثقيل الأوّل:

يا أيها القائم فدت نفسك بالمال والولدِ
بسطت للناس إذ وُلِّيتهم يداً من الجود فوق كلِّ يدِ

فأمر له بألف ألف درهم، فرأيتها وقد وصلت إلى داره يحملها مئة فرّاش. اهـ.

مناقشة الخبر ونظرة في سنده:

نحن لا ننكر أنَّ الإنسان يميل بطبعه إلى إكرام من مدحه وأثنى عليه، ويجد في نفسه دافعاً إلى ذلك. وقد ثبت عن عدد كبير من الملوك والخلفاء أنَّهم كانوا يكرمون مادحهم؛ لذا كان عدد كبير من الشعراء ينتجعون أولئك الملوك والخلفاء ويغْشَون مجالسهم، ثبت ذلك في الجاهلية قبل الإسلام، وامتلأت كتب الأدب بقصص المديح والإكرام المتبادل بين الشعراء والملوك.

فقرأنا ذلك عن النابغة الذبياني مع ملوك المناذرة وملوك الغساسنة، وقرأنا نحوه عن زهير بن أبي سلمى مع الحارث بن عوف وهرم بن سنان، كما قرأنا نظيره عن حسان بن ثابت مع جبلة بن الأيهم الملك الغسّاني الشهير. وثبت أيضاً في الإسلام عن عدد كبير من شعراء صدر الإسلام والعصرين الأموي والعبّاسي، فنقرأ مثل ذلك عن كعب بن زهير والزبرقان بن بدر

وقيس الرُّقيّات، كما نقرأ مثله عن جرير والفرزدق والأخطل في العصر الأموي، وكذلك نقرأ نظيره في العصر العباسيّ عن أبي نـواس وأبي العتاهيـة مع هـارون الرشيـد، وعن أبي تمام مـع المعتصم، وعن البحتري مع المتوكِّل، وعن المتنبّي مـع سيف الدولة الحمداني.

ولكن حيث كان للشعر منزلة في حياة الناس؛ اقتضى ذلك أن يكون للخليفة لسـان ناطق بـالخير فيهم ومتـرجم عن واقعه في سياسته واجتماعه وجهاده في حياتهم، فكان الشاعر خيرَ لسـان ينطق بهذا الواقع الذي لا يلبث أن يردّده الناس على ألسنتهم في مجتمعـاتهم، فيتحقّق نوع من الصلة بين الحـاكم والمحكـوم؛ فكان الخلفاء يكرِّمون الشعراء ويفتحون لهم أبـواب قصورهم، وكان الشعراء يلازمون أولئك الخلفاء ويصـاحبونهم في غـزوهم وفتوحاتهم؛ كأبي تمّام الذي صحب المعتصم في فتح عمورية وخلَّد ذلك الفتح العظيم في قصيدته الشهيرة التي افتتحها بقوله:

السيفُ أصدقُ أنباءً من الكُتُبِ في حدِّه الحدُّ بين الجدّ واللعبِ

فإذا وردت أخبار عن الخلفاء بتكريم المادحين: يجب ألاّ نستغربها؛ لأنّها سيرة طبيعيَّة في خلفاء بني أُميّة وبني العباس ومن جاء بعدهم.. ولكنّنا نتوقّف في قبول خبر يـأتي عن خليفة من الخلفاء ينفق ألف ألف درهمٍ على مغنٍّ مدحه بقصيدة، ويحمل هذه الأموال إلى دار المغنّي مئة فرّاش!!.

مثل هذا الخبر يحتاج إلى تأمّل ونظر قبل قَبُوله. ونحن لا ننكر أنَّ سيرة الأمين لم تكن نظيفة من السقطات والمخازي على خلاف سيرة أخيه المأمون. ولكن علينا أن نتريَّث عند ورود مثل هذا الخبر فلا نقطع بصحَّته إلَّا بعد نظر وتأمّل دقيق، ولا ريب في أنّ صحَّة الخبر أو عدم صحَّته من حيث الورود يرجع إلى سنده، ونعني بذلك رواة ذلك الخبر الذين نقلوه الواحد عن الآخر هكذا إلى منتهاه.

ونحن إذا نظرنا في سند هذا الخبر الذي يصوّر لنا جانباً من أحوال الخليفة الأمين؛ نجد بدايته من جهة أبي الفرج جحظة البرمكيّ ونهايته جارية مغنّية تدعى شهوات الصنّاجة، ولم يرد الخبر من طريق غيرها، ولا يخفى على ذي بصيرة أنّ صحة ورود الخبر تتوقّف على عدالة الرواة وسلامة ثقتهم من الغمز.. وإنّ جارية مغنية كشهوات الصنّاجة لا نستطيع ضمان عدالتها وثقتها في رواية هذا الخبر أو غيره من الأخبار؛ لأنّ أمر الجواري اللّواتي يمرحن على بساط اللهو والغناء ويعشن في ظلال الطرب والرقص ليس من شأنهنّ أن يوثق بأخبارهنّ، فهنّ عرضة لنزعات الهوى وميولات النفس أكثر من غيرهن.

وأما جحظة البرمكيّ فقد تقدَّم معنا الحديث عنه، وعرفنا بما يقطع الشك أنه ساقط العدالة ضعيف الرواية ليس أهلاً للثقة في إسناد الأخبار. فخبرٌ بدايتُه غانية ونهايته جحظة البرمكي أو بدايته

جحظة البرمكيّ ونهايته غانية جدير بأن يحكم عليه بالبطلان، وألاّ يَعبأ به أولو النهى، وأن يُلغى من سجلاّت التاريخ وكتب الأخبار.

ولو تتبَّعنا أخبار أبي الفرج في «أغانيه» عن خلفاء بني أميّة وبني العباس وأمرائهما أكثر مما ذكرناه: فسوف نجدنا أمام سيول من الأخبار لا تقلُّ عما ذكرناه هبوطاً بقدر أصحابها والتـواءً في سلوك شخصياتها، وما أورده أبو الفرج من أمر خلفاء بني العباس أورد أضعافه عن خلفاء بني أميّة.

الوليد بن يزيد وخبر تمزيقه القرآن:

وحديثـه عن الوليد بن يزيد مستفيض في أرجاء «الأغاني»، فقد ذكر عن لهوه وشربه واستهتاره وعن عشقه وملذّاته أخباراً لا تـطيق سماعهـا نفوس الصـالحين وتستهجنهـا عقـول المؤرخين المنصفين. من ذلك ما ذكره من خبر تمزيقه القرآن الكريمَ، فقد قال في الجزء السادس في الصفحة ١٢٥:

وأخبـرنا عمـرو، عن أبيه، عن يحيى بن سليم قـال: عـاد الوليد بن يزيد ذات ليلة بمصحف، فلمّا فتحه؛ وافق ورقة فيها: ﴿ وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [سورة إبراهيم: الآيتين ١٥ و١٦]، فقال: أسجعا سجعاً، علّقوه، ثم أخذ القوس والنبل فرماه حتّى مزّقه، ثمّ قال:

أتــوعــد كــلّ جـبّــارٍ عنيــدٍ   فهــا أنــا ذاك جبّــارٌ عنيــدُ
إذا لاقيت ربّــك يــوم حشــرٍ   فقـل يـا ربّ مـزَّقني الـوليـدُ

قال: فما لبث بعد ذلك إلاّ يسيراً حتّى قُتِل. اهـ.

مناقشة الخبـر:

مهمـا بلغ خليفـة من خلفـاء المسلمين من الاستـهتـار والانحراف والانغماس في الملذات والشهوات فإنّه بعيد عليه، بل مستحيل أن يصل إلى إعلان الكفر بهذا الشكل السافر، وما نظنّ مثل هذا الخبر إلا افتراءً بشعاً على الوليد بن يزيد الذي كان حبّه للّهو وملذّات الحياة مدعاة إلى جعـل سيرتـه مزرعـة للأبـاطيل ومسرحاً للأكاذيب، فقد دسّ عليه النّاقمون أخباراً ما أرادوا منها إلاّ تشويه حياته وطمس معالم الخير في سيرته كخليفة للمسلمين. ونحن لا ننكر أنّ الوليد بن يزيد خضع لوسوسات النفس وخطرات الهوى في بعض أحيانه، ولكن ننكر أن يُفترى عليه بمثل هـذه الفرية الجـائرة فيتّهم بـالكفر ويُـدّعى عليه جـرأته على القـرآن وانتهاكه لحرمته في الوقت الذي نقرأ في سيرته أنّه كان أكمل بني أميّة أدباً وفصاحةً وظُرفاً وأعرفهم بالنحو واللغة والحديث.. وفي الوقت الذي نقرأ في سيرته أنه كان إذا حضرت الصـلاة يطرح الثياب التي عليه، ثم يتوضأ فيحسن الوضوء، ويؤتى بثياب بيض نقيَّة فيلبسها، ويشتغل بربّه.

إنّ خليفة يتّصف بهذه الخلال، يعظِّم علاقته مع الله في صلاته تعظيماً يجعله يتهيّأ لها إذا حضرتْ أحسن التهيّؤ، لا يجوز أن نصدِّق أنّه أعلن الكفر واعتدى على حرمة القرآن الكريم فقام بتمزيقه، بل يجب علينا أن نحارب هذا الخبر بمختلف الوسائل: لأنّه لا ينال من الوليد بن يزيد فحسب، وإنّما ينال من الخلافة نفسها، فيثبت كَذِباً وزوراً أنّها منصب يخضع لأهل الأهواء، وتصل إليه أيدي العابثين، وليست منصباً مقدَّساً يتمتّع بحماية القدرة الإلهيّة، ولا ريب أنّ في تشويه صورة الخليفة تشويهاً للخلافة نفسها وتحقيقاً لمقاصد الحاقدين على الدين الحنيف. فيستحيل قطعاً أن يتولّى منصب الخلافة زنديق كافر، حيث الخلافة أساسٌ في حراسة الدين وحَمْلِ الناس على تطبيق تعاليمه وأحكامه.

وقد تصدّى للدفاع عن الوليد بن يزيد عددٌ من العلماء والمؤرّخين، وأعلنوا تكذيب مثل تلك الأخبار وأكّدوا أنّها مدسوسة على سِيرته من جهة خصومه والناقمين عليه:

فقال الحافظ الذهبي: لم يصحّ عن الوليد كفر ولا زندقة.

وقال شبيب بن شبّة: كنا جلوساً عند المهدي فذُكر الوليد، فقال المهدي: كان زنديقاً، فقام ابن علانة الفقيه، فقال: يا أمير المؤمنين إنّ الله عزّ وجلّ أعدل من أن يولّي خلافة النبوة وأمر الأمّة زنديقاً! لقد أخبرني عنه من كان يشهده في ملاعبه وشربه، ويراه

في طهارته وصلاته؛ فكان إذا حضرت الصلاة يطرح الثياب التي عليه المصبية المصبغة، ثم يتوضَّأ فيحسن الوضوء، ويؤتى بثياب بيض نقيَّة فيلبسها، ويشتغل بربّه، أترى هذا فعل من لا يؤمن بالله؟ فقال المهدي: بارك الله عليك يا ابن علانة.

وفي «تاريخ الخلفاء» للإمام السيوطي: وذُكِر الوليد مرّة عند المهدي، فقال رجل: كان زنديقاً، فقال المهدي: مه! خلافة الله عنده أجل من أن يجعلها في زنديق.

ولا تعارض بين قول ابن شبَّة وما ذكره السيوطي من حيث نسبة كلام المهدي الوارد عند السيوطي إلى الفقيه ابن علانة كما ذكر ابن شبَّة؛ إذ ربّما كان ما ذكره السيوطي واقعاً بعدما ذكره ابن شبّة من أمر ابن علانة الفقيه مع المهديّ، وهذا من باب تغيّر نظرة المهدي إلى الوليد بسبب كلام ابن علانة الفقيه.

وقد أثار خبر الوليد مع القرآن الكريم حفيظة ابن خلدون وهو سيّد المؤرّخين، فقال مؤكّداً كذب هذا الخبر وافتراءه ظلماً على الوليد:

ولَمّا وُلّي الوليد لم يُقلع عمّا كان عليه من الهوى والمجون حتّى نسب إليه في ذلك كثير من الشنائع، مثل رميه المصحف بالسهام حين استفتح، فوقع على قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ١٥]، وينشدون

له في ذلك بيتين تركتهما لشناعة مغزاهما، ولقد ساءت المقالة فيه كثيراً، وكثير من الناس نَفَوْا ذلك عنه، قالوا: إنّها من شناعات الأعداء ألصقوها به.

وقال المدائنيّ: دخل ابن الغَمْر بن يزيد على الرشيد فسأله: ممّن أنت؟ فقال: من قريش. قال: من أيّها؟ فوجم، فقال: قل وأنت آمن ولو أنّك ابن مروان. فقال: أنا ابن الغمر بن يـزيد. فقال: رحم الله الوليد ولعن يزيد الناقص؛ فإنّه قتل خليفةً مجمعاً عليه، ارفع حوائجك، فرفعها وقضاها. اهـ.

ثم أورد ابن خلدون بعد ذلك خبـر ابن علانـة الفقيه مـع المهدي الذي قدّمنا الحديث عنه، ثم قال: وإنّما كـان الرجـل محسوداً في خلاله ومزاحماً بكبار عشيرة بيته وبني عمومته، مع لهوٍ كان يصاحبه أوجَد لهم به السبيل على نفسه.

وكان من خِلاله قرض الشعر الوثيق ونظم الكلام البليغ، قال يوماً لهشام يعزّيه في مسلمة أخيه:

إن عقبى من بقي لحوق من مضى، وقد أقفر بعد مسلمـة الصيد لمن رمى، واختلّ الثغر فهوى، وعلى أثر من سلف يمضي من خلف، فتزوّدوا فإنّ خير الزاد التقوى.

فأعرض هشام وسكت القوم.

ونزيد على ما ذكرناه من أدلة الدفاع عن الوليد بن يزيد في مسألة تمزيقه القرآن الكريم أنّ أبا الفرج صرّح بنسخه ذاك الخبر من كتاب الحسين بن فهم، وقد تقدم معنا أن النسخ من الكتب لا يكون دليلاً على الصحّة إلاّ بمقتضى شروط معينة، فإذا فقدت؛ أصبح النسخ من الكتب مؤذِناً بضعف الخبر لا دليلاً على قوّته.

ومن أخبار الوليد بن يزيد أيضاً:

ومن شنيع ما دسّ على الوليد بن يزيد إلى جانب ما ذكرناه ما أورده صاحب «حياة الحيوان الكبرى» في ترجمته حيث قال:

ومع ذلك لم يكن في بني أمية أكثر إدماناً للشرب والسماع ولا أشدّ مجوناً وتهتُّكاً واستخفافاً بأمر الأمّة من الوليد بن يزيد يُقال: إنّه واقع جارية له وهو سكران، وجاءه المؤذنون يؤذنونه بالصلاة؛ فحلف ألاّ يصلّي بالناس إلاّ هي، فلبست ثيابه وتنكّرت وصلّت بالمسلمين وهي جنب سكرى. اهـ.

خبر مثل هذا كان من الواجب أن تمزّق الصفحة التي كُتِب فيها مهما كانت منزلة مثبت هذا الخبر عند العلماء. لقد تقدّم معنا حال الوليد في صلاته؛ كيف كان يحسن التهيّؤ لها بوضوئه وثيابه وأدائه، فلا يصدِّق عاقل في مَنْ كانت تلك سيرته في عبادته أن يحلف أن لا يصلِّي بالناس إلاّ جاريته وهي جُنُب سكرى!! فهذا الخبر لا يزيد على أن يكون دسيسة شنيعة دسَّها خصوم الوليد بل خصوم الخلافة، ولكنّ الباطل مهما استعرّ أواره وعلا دخانه

وناره؛ فهو يحرق نفسه ما دام للحق أنصار يذودون عن حياضه بـأقدامهم وزنـودهم. وإنّ مما يـدلّ على اضطراب هـذا الخبر وفساده وروده في بعض مصادر التاريخ والسير منسوباً إلى يزيد بن عبدالملك.

خبر الوليد بن يزيد في شربه الخمر:

ومن شنيع ما ذكر عن الوليد أيضاً: أنّـه اصطنـع بركـة من خمر، وكان إذا طرب ألقى بنفسه فيها وشرب حتى يبين النقص في أطرافها.

مناقشة الخبر:

أيّ اختلاق أخبث من هذا الاختلاق!! مهما بلغ إنسان في ثمله وإدمانه على شرب الخمر، فلا نتصوّر بطبيعته البشـريّة أن يترع برميلاً من الخمر في مجلس واحد؛ إذاً يموت حيث تنفجر معدته وتتخرّق أمعاؤه لطغيان الداخل إلى جوفه، فكيف نتصور ذلك المدمن وهو يشرب من بركة مملوءة خمراً حتى يبين النقص في أطرافها؟!.

وتتوالى مثل هذه الاختلاقات والدسائس على خلفاء بني أمية وبني العباس، وتزدحم بها بعض كتب الأدب والتاريخ والسِّيَر. ويشوب كتابَ «الأغاني» طائفة كبيرة منها. وما ذكرناه طرف من تلك الأخبار اكتفينا به شاهداً عبر رحلتنا في آفاق «أغاني» أبي الفرج.

جـدير بنـا أن نذكـر هنـا، ونحن في معـرض تقييم أخبـار «الأغاني»، أنّ أبا الفرج كان يصرِّح أحياناً باختـلاق بعض هذه الأخبار وكذبها على الخلفاء، وهذا ما يؤكِّد صدق ما ذهبنا إليه فيما نقلناه وعالجناه من كون معظم هـذه الأخبار مكـذوبة على أصحابها. ومن أمثلة تصريحه هذا قوله في معرض حـديثه عن الغنـاء ونسبته إلى بعض الخلفـاء، في الجزء الثـامن، الصفحة ١٤٤:

المنسـوب إلى الخلفاء من الأغـاني والملصَق بهم منهـا لا أصـل لِجُلِّه ولا حقيقـة لأكثـره، ولا سيّمـا مـا حكـاه ابن خرداذبة. اهـ.

الكتب النادرة التي تُرفع لأول مرة

نظرة في آراء شفيق جبري
في أخبار «الأغاني»

لقد تفاءلت كثيراً واستبشرت خيراً عندما وقع في يدي كتاب للشاعر شفيق جبري رحمه الله تناول فيه دراسةً مستفيضة لكتاب «الأغاني».

ولكنّني صُعِقت عندما وجدته يعلّل جواز ما ورد من أخبار الخلفاء عن لهوهم وتبذيرهم في كتاب «الأغاني». ويحتجّ على ذلك بحجج ما أنزل الله بها من سلطان، وقد كان يقف بآرائه ومناقشاته موقف الدفاع عن كلّ خبر ذكره أبو الفرج عن خلفاء بني أميّة وبني العباس، ويؤكّد جوازه ويرفض القول ببطلانه، كما كان يرد خلال نقاشه على آراء ابن خلدون وأقواله في تلك الأخبار. وإليك نصّ ما جاء في كتابه عن هذه الناحية:

قال شفيق جبري: فنجد في دفاع ابن خلدون عن الرشيد والمأمون في نفي التهمة عنهما بمعاقرة الخمر والسرف والترف ما ينافي أخبار صاحب «الأغاني» في هذا الباب. وقبل أن نقلّب النظر في هذا الدفاع لا نرى بُدّاً من الرجوع إلى رأي ابن خلدون في كتاب «الأغاني». اهـ.

ثم ينقل رأي ابن خلدون في كتاب «الأغاني» وهذا نصّه:

«وقد ألّف القاضي أبو الفرج الأصبهاني وهو ما هو كتابه في «الأغاني» جمع فيه أخبار العرب وأشعارهم وأنسابهم وأيّامهم ودُوَلهم، وجعل مبناه على الغناء في المئة صوتاً التي اختارها المغنّون للرشيد، فاستوعب فيه ذلك أتمّ استيعاب وأوفاه.

لعمري إنّه ديوان العرب وجامع أشتات المحاسن التي سلفت لهم في كلّ فنٍّ من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال، ولا يُعْدَل به كتاب في ذلك فيما نعلمه، وهو الغاية التي يسمو إليها الأديب ويقف عندها وأنّى له بها».

يقول جبري: هذا رأي ابن خلدون في كتاب «الأغاني» وصاحبه. اهـ.

ويقول في معرض نقاشه لرأي ابن خلدون:

فإذا كان قرأه؛ فلا شكَّ في أنَّه مرّ على هذه الأخبار التي صوّرت كثيراً من حياة الرشيد الخاصة ومن حياة المأمون. لا شكّ في أنّه مرّ على هذه الأخبار التي تصف لهو هذين الخليفتين العظيمين وترفهما وتبذيرهما. فلماذا سكت عن هذه الأخبار ولم يدحضها في خلال كلامه على كتاب «الأغاني» في مقدّمته؟.

ويقول أيضاً:

لقد وقفنا على أشياء كثيرة من تحقيق صاحب «الأغاني» واطّلعنا على نزاهته وحرصه على براءة الذمّة، فهو لم يروِ الأخبار

على علاّتها، فقد كان يشكّ في بعضها ويحقّق في بعضها، وظهرت آثار إنصافه في مواطن من تراجمه، فإذا لم يظهر كتاب آخر في عصره أو بعد عصره يكذّب ما جاء في بعض أخبار «الأغاني» أو يبطلها بأسلوب يشبه أسلوب أبي الفرج في التحقيق؛ فلا مفرّ لنا من تصديق أخبار «الأغاني».

لقد وقفنا على آراء بعض الأئمّة في هذا الكتاب الجليل، فلم يلجأ أحد إلى تكذيب صاحبه لا في حياته ولا بعد موته. وإذا قال أحدهم فيه: إنّه أكذب خلق الله؛ فإنّما قوله هذا يذهب جفاءً؛ لأنّه لم يأتِ بدليل ضعيف أو قويٍّ على كذبه. ومجرّد التكذيب لا يطمس محاسن كتاب اشتغل به صاحبه خمسين سنة، فضلاً عن أنّ أبا الفرج كان قريب العهد من خلفاء بني العباس الذين روى أخبارهم.

فأبو الفرج صادق في أخبار الرشيد والمأمون وغيرهما من الخلفاء. اهـ.

ويقول شفيق جبري أيضاً:

إنّا لا نشكُّ في صلوات الرشيد وحجّه، ولا نشكُّ في فضل المأمون وعقله، ولكنَّ الذي نعلمه أنّ العقل شيء وأنّ العاطفة شيء آخر، ويجدر بنا ونحن مستقلّون في تفكيرنا وبحثنا أن ننطلق بعض الانطلاق من قدسيّة التاريخ. وفي أكثر الأحوال لا نستطيع أن نفهم روح التاريخ إلاّ إذا قسنا أمور الماضي بالحاضر.

إنّا نعرف كثيراً من الناس يصلّون ويصومون ويحجُّون ويزكُّون؛ ولكنّ هذا كلّه لم يستطع أن يمنعهم عن السكر وعمّا يجرّ إليه السكر من شهود مجالس تشبه المجالس التي شهدناها في «الأغاني»، فلا تستطيع الصلوات والزكاة والحجّ أن تنهى الناس كلّهم عن الخمر ونتائجها. فما قال ابن خلدون في صلاة الرشيد وحجّه إنّما هو صحيح، ولكنّا نعرف ناساً لا يصلّون ولا يحجُّون ولكنّهم لا يسكرون، ونعرف ناساً يصلُّون ويصومون ويزكّون ولكنّهم لا يستطيعون الإقلاع عن الخمر. فَحُجّة ابن خلدون في هذا الباب إنما هي حُجّة مبنيّة على تصوّرات العقل لا على تجارب الأمور الواقعة. فإذا لم يأتِ ابن خلدون بأخبارٍ محققةٍ تشبه أخبار أبي الفرج، تنفي عن الرشيد والمأمون وغيرهما من خلفاء بني العباس أو بني أميّة معاقرة الخمر والتبذير والترف وغير ذلك؛ فلا نرى دفاعه دفاعاً. اهـ.

ويقول أيضاً:

فإنّ هذا النعيم الذي تقلّبت فيه دولة بني أميّة في أواخرها ودولة بني العبّاس يكاد ينسي بعض الخلفاء بداوة أصلهم وغضاضتهم؛ فإنّهم لَمّا فتحوا أعينهم على خيرات الدنيا في دمشق وبغداد وعلى هذه الجواري التي جلبت إليهم من بلاد الروم وغيرها؛ ضعفت أعصابهم واسترخت مفاصلهم، فما استطاعوا أن يضبطوا من أهوائهم ولا استطاع الدين أن يردعهم عن هذه الأهواء. اهـ.

ويقول:

لقد دقّقت في أعمار الخلفاء، واستقصيت في هذه السبيل، وغايتي في هذا كلّه معرفة عمر كلّ واحد منهم، فالمسعودي يقول: مات هارون الرشيد وهو ابن أربع وأربعين سنة وكانت ولايته ثلاثاً وعشرين سنة وستّة أشهر أو شهرين. ومات المأمون وهو ابن تسع وأربعين، وكانت خلافته إحدى وعشرين سنة، ومات المعتصم وهو ابن ثمان وأربعين سنة.

لا شكَّ في أنّ الأعمار بيد الله، ولكن أفلا نجد في وفاة هؤلاء الخلفاء العظماء في سن مثل هذه السنّ ما يحملنا على التفكير في أمرهم؟ أفلا نجد أنّ هذه العيشة التي عاشها الرشيد والمأمون وغيرُهما؛ عيشة اللّهو والتبذير، عيشة تقبيل أرجل الجواري، قد عجّلت على حياتهم فلم يبلغوا الخمسين. وهذا كلّه ما يؤيّد أخبار «الأغاني». فلماذا لم يروِ أبو الفرج مثلاً أخباراً عن المنصور في هذا المعنى. فقد عاش المنصور خمساً وستين سنة. وإذا رجعنا إلى الخلفاء الراشدين وإلى طائفة من خلفاء بني أميّة؛ وجدنا أنّهم عاشوا ستين وسبعين أو ثمانين. هؤلاء هم الذين ردعهم الدين وخشونة الدولة عن الانهماك في أمثال ما انهمك فيه من جاء بعدهم.

ويقول أيضاً:

على أنّ ابن خلدون لم ينفِ عن الرشيد شرب النبيذ، وإنما

نفى عنه شرب الخمر، ونظنّ أنّ النبيذ لا يقلّ عملاً عن الخمور في بعض الحالات.

قال ابن قتيبة في كتاب «الأشربة»:

وأمّا النبيذ فاختلفوا في معناه فقال قوم: هو ماء الزبيب وماء التمر من قبل أن يغليا. اهـ.

ويقول أيضاً:

ولم أرد على ابن خلدون هذا الردَّ إرادةً منّي أن أتعصَّب على خليفتين عظيمين، وإنّما تصدَّيت لهذا الردّ إثباتاً لأخبار كتاب «الأغاني» التي اعتقدت صحتها. اهـ.

فإذا أضعفت أخبار «الأغاني» عن الرشيد أو المأمون ولم يثبت عليهما ما رواه أبو الفرج عنهما؛ فقد تضعف أخبار الكتاب كلُّها، ويغلب علينا الشكُّ فيها. ولا يبقى لهذا الكتاب الجليل إلاّ قيمة فنِّية، على أنّا نرى فيه مصدر حياة لا نراه في غيره. اهـ.

آراء جبري في دائرة البحث والمناظرة:

نلاحظ في ردِّ جبري رحمه الله على ابن خلدون في دفاعه عن الرشيد وابنه المأمون ونفي التهمة عنهما بشرب الخمر والإسراف في الشهوات جاء ردّاً ضعيفاً، بل متداعياً. فهو يطالب ابن خلدون بدحض الأخبار التي أوردها أبو الفرج في «أغانيه» ليؤيّد قوله بافترائها على الرشيد والمأمون، وحيث سكت ابن

خلدون عن تلك الأخبار ولم يبيِّن بطلانها ويأت بالأدلة الناصعة على افترائها؛ دلَّ ذلك - في نظر جبري - على صحتها ونفي الادّعاء ببطلانها.

لا نجد ثمة ارتباطاً بين رأي ابن خلدون بكتاب «الأغاني» ورأيه بأخباره، فهو إن أثنى على الكتاب؛ لا يعني ذلك توثيقه لأخباره وإيمانه بأفكاره.

فالكتاب فعلاً يستحقّ الثناء والتقريظ؛ لأنّه فريد من نوعه لم يسبقه ولم يلحقه كتاب على نسجه، وهو يعدّ مصدراً تاريخيّاً واسعاً لأخبار الشعراء والمغنّين وأحوالهم مع الخلفاء والأمراء، كما يعد معجماً شعرياً كبيراً يضمّ مجموعةً كبيرة من الشعر العربي القديم إلى عصر المؤلِّف إضافة إلى ما يتّسم به من نقل صور من العادات والأوضاع الاجتماعية والأخلاقية والفكرية التي كانت عليها حياة العامّة والخاصّة في تلك العصور.

كتاب مثل «الأغاني» يستحق الثناء من قبل ابن خلدون وغيره من المؤرّخين والعلماء، ولكن لا يعني هذا الثناء توثيق أخباره والقطع بصحتها، فقد تكون هناك أخبار باطلة دسّت في هذا الكتاب أو أوردها المؤلِّف دون تمحيص، وكتاب بهذه السعة يُتَوقَّع أن تتسلَّل إليه بعض الأخبار المكذوبة وهذا يرجع إلى النهج الذي بنى أبو الفرج كتابه على أساسه؛ فلا نرى لاعتراض المرحوم شفيق جبري على ابن خلدون قبولاً منطقيّاً، كما أنّ

أخذه عدمَ دحضِ ابن خلدون تلك الأخبار في «مقدّمتـه» دليلاً على صحَّتها كان أخذاً ضعيفاً بل فاسداً؛ لأنّ ابن خلدون لم يقرِّر فساد تلك الأخبار وبطلانها دون أن يؤيِّد تقريره بأدلَّة من أقوال وشهادات العلماء الثقاة، ولو رجعنا إلى «المقدّمة»، وقرأنـا فيها النصّ كاملاً؛ لوجدنا هذا واضحاً. ولكنَّ شفيق جبري رحمه الله نقل تقرير ابن خلدون خالياً من الأدلّة.

رأي ابن خلدون وحُجَجه:

يقـول ابن خلدون في أوّل «مقدّمتـه» في بحث ما يعـرض للمؤرّخين من المغالط وذكر شيء من أسبابها، متحدِّثـاً عن بعض أحوال الرشيد وابنه المأمون، رادّاً عنهمـا ما افتُـري عليهما من الإسراف بالشرب واللهو:

وأما ما تُموِّه له الحكاية من معاقرة الـرشيد الخمـر واقتران سُكره بسكر النَّدْمان، فحاشـا لله ما علمنا عليه من سوء، وأين هذا من حال الرشيـد وقيامـه بما يجب لمنصب الخـلافة من الـدين والعدالة وما كان عليه من صِحَابـة العلماء والأوليـاء ومحاوراتـه للفضيل بن عياض وابن السَّمَاك والعمري ومكاتبته سفيان الثوري وبكائه من مواعظهم ودعائه بمكّة في طوافـه وما كـان عليه من العبـادة والمحافـظة على أوقات الصلوات وشهـود الصبـح لأوّل وقتها؟!.

حكى الطبريُّ وغيره أنّه كان يصلّي في كلّ يوم مئة ركعـة

نافلة، وكان يغزو عاماً ويحجّ عاماً، ولقد زجر ابن أبي مريم مُضحكه في سمره حين تعرَّض له بمثل ذلك في الصلاة لَمّا سمعه يقرأ: ﴿ وَمَالِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ [سورة يس: الآية ٢٢]، وقال: والله ما أدري لِمَ؟ فما تمالك الرشيد أن ضحك، ثم التفت إليه مغضباً وقال: يا ابن أبي مريم في الصلاة أيضاً، إيّاك إيّاك والقرآن والدين، ولك ما شئت بعدهما. وأيضاً فقد كان من العلم والسذاجة بمكان لِقُرْب عهده من سلفه المنتحلين لذلك، ولم يكن بينه وبين جدّه أبي جعفر بعيد زَمنٍ، إنّما خلّفه غلاماً، وقد كان أبو جعفر بمكان من العلم والدين قبل الخلافة وبعدها وهو القائل لمالك حين أشار عليه بتأليف «الموطّأ»:

يا أبا عبدالله، إنّه لم يبق على وجه الأرض أعلم منّي ومنك، وإني قد شغلتني الخلافة، فضعْ أنت للناس كتاباً ينتفعون به، تجنَّب فيه رُخص ابن عبّاس وشدائد ابن عمر، ووطّئه للناس توطئة. قال مالك: فوالله لقد علّمني التصنيف يومئذٍ.

ولقد أدركه ابنه المهدي أبو الرشيد هذا، وهو يتورَّع عن كسوة الجديد لعياله من بيت المال.

ودخل عليه يوماً وهو بمجلسه يباشر الخيّاطين في إرقاع الخُلقان من ثياب عياله، فاستنكف المهديّ من ذلك وقال: يا أمير المؤمنين عليّ كُسوة هذه العيال عامنا هذا من عطائي، فقال له: لك ذلك، ولم يصدّه عنه ولا سمح بالإنفاق فيه من أموال المسلمين.

فكيف يليق بالرشيد على قرب العهد من هذا الخليفة وأُبُوّته وما رُبِّي عليه من أمثال هذه السِّيَر في أهل بيته والتخلُّق بها أن يعاقر الخمر أو يجاهر بها، وقد كانت حالة الأشراف من العرب الجاهليَّة في اجتناب الخمر معلومة، ولم يكن الكَرْم شجرتهم، وكان شربها مذمَّة عند الكثير منهم. والرشيد وآباؤه كانوا على ثَبَجٍ من اجتناب المذمومات في دينهم ودُنياهم والتخلّق بالمحامد وأوصاف الكمال ونزعات العرب.

وانظر ما نقله الطبري والمسعودي في قِصَّة جبريل بن بَخْتِيشُوع الطبيب حين أُحضِرَ له السمك في مائدته فحماه عنه، ثم أمر صاحب المائدة بحمله إلى منزله، وفطن الرشيد وارتاب به ودسَّ خادمه حتى عاينه يتناوَلُه، فأعدّ ابن بختيشوع للاعتذار ثلاث قطع من السمك في ثلاث أقداح خلط إحداها باللحم المعالج بالتوابل والبقول والبوارد والحُلوى وصبّ على الثانية ماءً مثلّجاً وعلى الثالثة خمراً صرفاً، وقال في الأول والثاني: هذا طعام أمير المؤمنين إن خلط السمك بغيره أو لم يخلطه. وقال في الثالث: هذا طعام ابن بختيشوع ودفعها إلى صاحب المائدة حتى إذا انتبه الرشيد وأحضره للتوبيخ؛ أحضر ثلاثة الأقداح، فوجد صاحب الخمر قد اختلط وأماع وتفتّت، ووجد الآخرين قد فسدا وتغيّرت رائحتهما، فكانت له في ذلك معذرةً.

وتبيّن من ذلك أنّ حال الرشيد في اجتناب الخمر كانت معروفة عند بطانته وأهل مائدته. ولقد ثبت عنه أنّه عهد بحبس

أبي نواس لما بلغه من انهماكه في المعاقرة، حتى تاب وأقلع. وإنما كان الرشيد يشرب نبيذ التمر على مذهب أهل العراق، وفتاويهم فيها معروفة؛ وأمّا الخمر الصِّرْف فلا سبيلَ إلى اتّهامه بها ولا تقليد الأخبار الواهية فيها.

فلم يكن الرجل بحيث يُواقع محرَّماً من أكبر الكبائر عند أهل الملّة. ولقد كان أولئك القوم كلُّهم بمنجاة من ارتكاب السَّرَف والتَّرف في ملابسهم وزينتهم وسائر متناولاتهم لما كانوا عليه من خشونة البداوة وسذاجة الدين التي لم يفارقوها بعد، فما ظنّك بما يخرج من الإباحة إلى الحظر وعن الحِلّة إلى الحرمة؟!.

ولقد اتّفق المؤرّخون الطّبري والمسعودي وغيرُهم على أنّ جميع من سلف من خلفاء بني أميّة وبني العباس إنّما كانوا يركبون بالحلية الخفيفة من الفضة في المناطق والسيوف واللجم والسروج، وأنّ أوّل خليفة أحدث الركوب بحلية الذهب هو المعتز بن المتوكّل ثامن الخلفاء بعد الرشيد. وهكذا كان حالهم أيضاً في ملابسهم، فما ظنُّك بمشاربهم. ويتبيَّن ذلك بأتّم من هذا إذا فهمت طبيعة الدولة في أوّلها من البداوة والغضاضة كما نشرح في مسائل الكتاب الأوّل إن شاء الله، والله الهادي إلى الصواب.

ويناسب هذا أو قريب منه ما ينقلونه كافّة عن يحيى بن أكثم

قاضي المأمون وصاحبه، وأنّه كان يعاقر الخمر، وأنَّه سكر ليلة مع شربه فدفن في الريحان حتى أفاق؛ وينشدون على لسانه:

يا سيّدي وأميرَ الناس كلِّهمِ   قدجارفي حُكمـه من كان يسقيني
إني غفلت عن الساقي فصيَّرني   كما تراني سليب العقل والدينِ

وحال ابن أكثم والمأمون في ذلك من حال الرشيد وشرابهم، إنّما كان النبيذ، ولم يكن محظوراً عندهم، وأمّا السُّكْر فليس من شأنهم وصحابته للمأمون إنّما كانت خلَّة في الدين ولقد ثبَت أنّه كان ينام معه في البيت، ونُقل في فضائل المأمون وحُسْن عشرته أنّه انتبه ذات ليلة عطشان فقام يتحسّس ويلتمس الإناء مخافة أن يوقظ يحيى بن أكثم. وثبت أنَّهما كانا يصلّيان الصبح جميعاً. فأين هذا من المعاقرة؟.

وأيضاً فإنّ يحيى بن أكثم كان من عِلّية أهل الحديث، وقد أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل وإسماعيل القاضي، وخرّج عنه التِّرمِذي كتابه «الجامع»، وذكر المُزنيّ الحافظ أنَّ البخاريَّ روى عنه في غير «الجامع»، فالقَدْح فيه قدحٌ في جميعهم، وكذلك ما ينبزه المُجّان بالميل إلى الغلمان بُهتاناً على الله وفِرية على العلماء، ويستندون في ذلك إلى أخبار القُصَّاص الواهية التي لعلّها من افتراء أعدائه، فإنَّه كان محسوداً في كماله وخِلَّته للسلطان، وكان مقامه من العلم والدين منزَّهاً عن مثل ذلك. وقد ذُكر لابن حنبل ما يرميه به الناس، فقال: سبحان الله، سبحان الله؛ ومن يقول هذا؟! وأنكر ذلك إنكاراً شديداً. وأثنى

عليه إسماعيل القاضي فقيل لـه ما كان يقال فيه، فقال: معاذ الله أن تزول عدالة مثله بتكذيب باغٍ وحاسدٍ، وقال أيضاً: يحيى بن أكثم أبرأ إلى الله من أن يكون فيه شيء مما كان يُرمى به من أمر الغلمان، ولقد كنت أقف على سرائره فأجده شديد الخوف من الله، لكنّه كانت فيه دُعابة وحسن خلق، فرُمي بما رُمي به ابن حبّان في «الثّقات» وقال لا يُشتغل بما يُحكى عنه؛ لأنّ أكثرها لا يصحّ عنه، ومن أمثال هذه الحكايات ما نقله ابن عبد ربه صاحب «العقد» من حديث الزنبيل في سبب إصهار المأمون إلى الحسن بن سهل في ابنته بوران، وأنّه عثر في بعض الليالي في تطوافه بسكك بغداد في زنبيل مُدلّىً من بعض السطوح بمعَالِق وجدل مغارة الفتل من الحرير، فاعتقده وتناول المعالق، فاهتزت وذهب به صُعُداً إلى مجلسٍ شأنه كذا، ووصف من زينة فُرشه وتنضيد أبنيته وجمال رؤيته ما يستوقف الطّرْف ويملك النّفْس، وأنّ امرأةً برزت له من خلال الستور في ذلك المجلس رائقة الجمال فتّانة المحاسن فحيّته ودعته إلى المنادمة، فلم يزل يعاقر الخمر حتى الصباح، ورجع إلى أصحابه بمكانهم من انتظاره وقد شغفته حُبّاً بعثه على الإصهار إلى أبيها، وأين هذا كلّه من حال المأمون المعروفة في دينه وعلمه واقتفائه سنن الخلفاء الراشدين من آبائه وأخذه بسِيَر الخلفاء الأربعة أركان المِلّة ومناظرته العلماء وحفظه لحدود الله تعالى في صلواته وأحكامه، فكيف تصِحُّ عنه أحوال الفُسّاق المستهترين في التطواف بالليل وطُرُوق المنازل

وغشيان السمر سبيل عُشّاق الأعرابِ؟ وأين ذلك من منصب ابنة الحسن بن سهل وشرفها وما كان بدار أبيها من الصون والعفاف؟.

وأمثال هذه الحكايات كثيرة، وفي كتب المؤرخين معروفة، وإنّما يبعث على وضعها والحديث بها الانهماك في اللّذات المحرَّمة وهتك قناع المُخَدَّرات، ويتعلّلون بالتأسِّي بالقوم فيما يأتونه من طاعةِ لذّاتهم؛ فلذلك تراهم كثيراً ما يلهجون بأشباه هذه الأخبار وينقِّرون عنها عند تصفّحهم لأوراق الدواوين، ولو ائتسَوا بهم في غير هذا من أحوالهم وصفات الكمال اللائقة بهم المشهورة عنهم؛ لكان خيراً لهم لو كانوا يعلمون. اهـ.

وقفة مع رأي ابن خلدون:

نلاحظ من خلال هذا النصّ أن ابن خلدون يستخدم أكثر من وسيلة للدفاع عن الرشيد والمأمون؛ يستخدم المنطق التاريخيّ فيقول:

وأين هذا من حال الرشيد وقيامه بما يجب لمنصب الخلافة من الدين والعدالة وما كان عليه من صحابة العلماء والأولياء ومحاوراته للفضيل بن عياض وابن السِّماك والعمري ومكاتبته سفيان الثوري وبكائه من مواعظهم ودعائه بمكّة في طوافه، وما كان عليه من العبادة والمحافظة على أوقات الصلوات وشهود الصبح لأوّل وقتها. اهـ.

وأمّا في النظر إلى وقائع سِيرة الشخصيّة والمفارقات الحاصلة فيها، فيقول:

وأيضاً فقد كان من العلم والسذاجة بمكان لقرب عهده من سلفه المُنتحلين لذلك، ولم يكن بينه وبين جدِّه أبي جعفرٍ بعيد زمنٍ إنّما خلَّفه غلاماً، وقد كان أبو جَعْفر بمكان من العلم والدين قبل الخلافة وبعدها، وهو القائل لمالكٍ حين أشار عليه بتأليف «الموطّأ»: يا أبا عبدالله، إنّه لم يبق على وجه الأرض أعلم منّي ومنك، وإنّي قد شغلتني الخلافة، فضع أنت للناس كتاباً ينتفعون به، تجنّب فيه رُخْصَ ابن عَبَّاس وشدائد ابن عمر، ووطِّئه للناس توطئة. قال مالك فوالله لقد علَّمني التصنيف يومئذٍ. ولقد أدركه ابنه المهدي أبو الرشيد هذا، وهو يتورّع عن كسوة الجديد لعياله من بيت المال. ودخل عليه يوماً وهو بمجلسه يباشر الخيّاطين في إرقاع الخُلقَان من ثياب عياله، فاستنكف المهديّ من ذلك وقال: يا أمير المؤمنين عليّ كسوة هذه العِيَال عامنا هذا من عطائي، فقال له: لك ذلك، ولم يصدّ عنه، ولا سَمَحَ بالإنفاق فيه من أموال المسلمين، فكيف يليق بالرشيد على قرب العهد من هذا الخليفة وأُبُوَّته وما رُبِّي عليه من أمثال هذه السِّيَر في أهل بيته والتخلّق بها أن يعاقر أو يجاهر بها؟! وقد كانت حالة الأشراف من العرب الجاهليّة في اجتناب الخمر معلومة، ولم يكن الكرم شجرتهم، وكان شربها مذمَّة عند الكثير منهم، والرشيد وآباؤه كانوا على ثَبَجٍ من اجتناب المذمومات في دينهم ودنياهم والتخلّق بالمحامد وأوصاف الكمال ونزعات العرب. اهـ.

ويستخدم وسيلة الاحتجاج بأقوال العلماء المؤرّخين بما يؤيّد المنطق التاريخي فيقول:

حكى الطبري وغيره أنّه كان يصلّي في كلّ يوم مئة ركعة نافلة، وكان يغزو عاماً ويحجّ عاماً. ولقد زجر ابن أبي مريم مضحكه في سمره حين تعرّض له بمثل ذلك في الصلاة لَمّا سمعه يقرأ: ﴿ وَمَالِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ [سورة يس: الآية ٢٢]، قال: والله ما أدري لم؟ فما تمالك الرشيد أن ضحك، ثم التفت إليه مغضباً، وقال: يا ابن أبي مريم في الصلاة أيضاً! إيّاك إيّاك والقُرآن والدين، ولك ما شئت بعدها. اهـ.

ويقول أيضا:

انظر ما نقله الطبريُّ والمسعوديُّ في قِصّة جبريل بن بختيشوع الطبيب حين أُحضِر له السمك في مائدته فحماه عنه، ثم أمر صاحب المائدة بحمله إلى منزله، وفطن الرشيد وارتاب به ودسّ خادمه حتى عاينه يتناوله، فأعدّ ابن بختيشوع للاعتذار ثلاث قطع من السمك في ثلاثة أقداح خلط إحداها باللحم المعالج بالتوابل والبقول والبوارد والحُلْوى، وصبّ على الثانية ماءً مثلّجاً وعلى الثالثة خمراً صِرْفاً، وقال في الأوّل والثاني: هذا طعام أمير المؤمنين إن خلط السمك بغيره أو لم يخلطه، وقال في الثالث: هذا طعام ابن بَخْتَيْشُوع ودفعها إلى صاحب المائدة حتى إذا انتبه الرشيد وأحضَره للتوبيخ: أحضر ثلاثة الأقداح، فوجد صاحب

الخمر قد اختلط وأماع وتفتّت، ووجد الآخَرين قد فسدا وتغيّرت رائحتهما، فكانت له في ذلك معذرة. وتبيَّن من ذلك أنّ حال الرشيد في اجتناب الخمر كانت معروفةً عند بطانته وأهل مائدته. ولقد ثبت عنه أنّه عهد بحبس أبي نُوَاس لما بلغه من انهماكه في المعاقرة حتى تاب وأقلع. اهـ.

ونجده في معرض دفاعه عن المأمون ويحيى بن أكثم يحتجّ بشهادة العلماء الثقات بهما، ويستخدم الفهم المنطقيّ في الربط بين تلك الشهادة وبين واقع حياتهما فيقول:

وحال ابن أكثم والمأمون في ذلك من حال الرشيد وشرابُهم إنّما كان النبيذ ولم يكن محظوراً عندهم، وأمّا السُّكْرُ فليس من شأنهم وصحابته للمأمون إنما كانت خِلّة في الدين، ولقد ثبت أنّه كان ينام معه في البيت.

ونُقِل في فضائل المأمون وحُسْن عشرته أنّه انتبه ذات ليلة عطشان، فقام يتحسَّس ويلتمس الإناء مخافة أن يوقِظ يحيى بن أكثم، وثبت أنّهما كانا يصلّيان الصبح جميعاً، فأين هذا من المعاقرة؟! وأيضاً فإنّ يحيى بن أكثم كان من عِلية أهل الحديث، وقد أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل وإسماعيل القاضي، وخرّج عنه الترمذي كتابه «الجامع»، وذكر المُزنيّ الحافظ أنّ البخاريّ روى عنه في غير «الجامع»، فالقدح فيه قَدْح في جميعهم، وكذلك ما ينبزه المُجّان بالمَيْل إلى الغلمان بُهتاناً على الله وفِريةً على العلماء،

ويستندون في ذلك إلى أخبار القُصَّاص الواهية التي لعلها من افتراء أعدائه، فإنّه كان محسوداً في كماله وخِلّته للسلطان، وكان مقامه من العلم والدين منزَّهاً عن مِثْل ذلك. وقد ذُكِرَ لابن حنبل ما يرميه به الناس فقال: سبحان الله، سبحان الله، ومن يقول هذا؟! وأنكر ذلك إنكاراً شديداً. وأثنى عليه إسماعيل القاضي، فقيل له ما كان يقال فيه، فقال: معاذ الله أن تزول عدالةُ مثله بتكذيب باغٍ وحاسدٍ، وقال أيضاً: يحيى بن أكثم أبرأ إلى الله من أن يكون منه شيء ممّا كان يُرمى به من أمر الغِلْمَان، ولقد كنت أقفُ على سرائره فأجده شديد الخوف من الله، لكنّه كانت فيه دُعابة وحسن خلق، فرُمي بما رُمي به ابن حبّان في الثقات، وقال: لا يُشتَغَل بما يُحكى عنه لأنّ أكثرها لا يصحّ عنه. اهـ.

عودة إلى جبري في دائرة البحث والمناظرة:

نريد أن نسأل جبري - وإن أضحى في جوار ربّه - ألا يُعدّ ما ذكرناه هنا من كلام ابن خلدون في مقدّمته حُججاً وأدلّة قويّة يصحّ أن يستعين بها ابن خلدون على دحض الأخبار المفتراة على الرشيد والمأمون؟.

بماذا يفسّر استدلاله بأخبار المؤرخين وأقوال الثقات على ما قرر من حقائق في حياة هذين الخليفتين العظيمين؟.

إنّ ما أوردناه من كلام ابن خلدون دليل واضح على أنّه لم يُلقِ أحكامه اعتباطاً، ولم يصرِّف آراءه جزافاً دون أن يتثبّت من الواقع ويستدلّ على صحّتها أو بطلانها. وابن خلدون لم يكن

مؤرِّخاً جمّاعة للأخبار، وبمعنى آخر لم يكن راوية فحسب، وإنّما كان مؤرِّخاً محقِّقاً مدقِّقاً، و «مقدّمته» أكبر دليل على سعة ثقافته ودقّة جمعه للأفكار وتصريفه للمعاني وفطانته في تدبّر الوقائع وتريّثه في إصدار الأحكام.

ويعترف جبري بإقرار أبي الفرج بأنّ كتابه تضمَّن أخباراً مكذوبةً على أصحابها، حيث يعلن شكّه في بعضها، ويصرّح ببطلان بعض آخر منها. وهذا الاعتراض دليل واضح على طروء الشك على تلك الأخبار واتخاذ الحذر والتمحيص الدقيق وسيلةً لقبول بعضها إذا لم يشر أبو الفرج إلى كذبه أو ضعفه.

وأمّا حُجّة جَبري بأنّ عدم ظهور كتاب في عصر أبي الفرج أو بعد عصره يكذِّب ما جاء في بعض أخبار «الأغاني» دليل على التسليم بصحّة تلك الأخبار، فهي حجّة واهية وذلك من وجهين:

أولاً: إنّ عدم ظهور من يكذب تلك الأخبار ليس دليلاً على صحّتها؛ إذ الخبر يبقى في حيّز الاحتمال، فلا نقطع بصحّته حتى تتوفَّر جميع أسباب القطع بالصحّة والتي منها وثوق سند الخبر وعدم تعارضه مع أخبار أخرى أصحّ منه إن كان الخبر صحيحاً، وبذلك يتقدَّم الأصحُّ على ما دونه.

ثانياً: لا يشترط في تفنيد أخبار «الأغاني» وإبطال بعضها أن يظهر كتاب خاص؛ بمعالجة تلك الأخبار في عصر المؤلّف أو بعده، ولكن ظهر من المؤرِّخين والعلماء من كذّبوا تلك الأخبار

في مواطن متعدّدة في تصانيفهم المختلفة، وابن خلدون واحد منهم، وكذلك الإمام السيوطي الذي أورد في كتابه «تاريخ الخلفاء» أقوالاً وأخباراً تُنافي وقائعُها ما اتهم به بعض الخلفاء من الإسراف في اللهو والشرب والتبذير.

ونجد جبري يتخبّط في أحكامه وآرائه في معرض تقريره لوقائع الأخبار الواردة عن حياة الرشيد وغيره من خلفاء بني العباس وبني أميّة، فهو يؤكّد احتمال صحّة هذه الأخبار، فلا يستغرب معاقرة أولئك الخلفاء الخمر وإسرافهم في اللهو والترف، وإن جاءت الأخبار موثوقة عن حسن عبادتهم في صلاتهم وصومهم وحجّهم وإنفاقهم، ويحتجّ على ذلك بأنّه يعرف في زمانه كثيراً من الناس يصلّون ويصومون ويحجّون ويزكّون، ولكنّ هذا كلّه لم يستطع أن يمنعهم عن السكر وعما يجرّ إليه السكر من شهود مجالس تشبه المجالس التي شهدها في «الأغاني»، فلا تستطيع الصلوات والزكاة والحجّ أن تنهى الناس كلّهم عن الخمر ونتائجها.

إنّ جبري في حكمه هذا لم يقرر واقعية الافتراء على الرشيد وابنه المأمون فحسب بل أضاف إلى ذلك الافتراء افتراءً آخر من عنده على الله وعلى رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام، وربما لم يتعمّد هذا الافتراء ولكنّ لسانه انزلق به على حين غفلة ـ نقول هذا عملاً بحديث رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام: «اذكروا محاسن موتاكم» ـ وأما بيان ما أخذناه على

جبري في حكمه هذا؛ أنّ في احتجاجه بكثير من الناس يصلُّون ويصومون ويحجُّون ويزكُّون ثم يشربون الخمر ويُسرفون في اللهو افتراءً على قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [سورة العنكبوت: الآية ٤٥]. وافتراءً على قول رسول الله ﷺ عندما قيل له: فلان يسرق ويصلّي، فقال: «ستنهاه صلاته».

ثم هل يصحّ اعتبار ما جاء به شفيق جبري احتجاجاً منطقيّاً ودليلاً صحيحاً على جواز وقوع ما افتري به على الرشيد وابنه المأمون؟ هل قياس الماضي على الحاضر دليل قطعي على صحّة ما وقع في الماضي؟.. لا نظنّ ذلك. فإنّ كثيراً من الوقائع الحاضرة قد لا نجد لها مقياساً في الماضي، كما أنّ كثيراً من الوقائع الماضية تكتنفها ظروف وتسبِّبها أسباب لا تماثل ما يشابهها من الوقائع الحاضرة.

فقضيّة قياس الماضي على الحاضر أو الحاضر على الماضي قضية لها أبعادها وضوابطها المنطقيّة لا تجري هكذا قاعدةً على كلّ واقعة تاريخيّة.

ثم إنّ جبري ينفي شكّه بعبادة الرشيد ووفرة عقل المأمون، ولكنَّه يقرر الفصل بينهما وبين العاطفة، فلا علاقة - في نظره - لعبادة الرشيد وعقل المأمون بعاطفتهما.

نقول: ما فائدة العبادة إذا لم تحجز صاحبها عن الزّيغ وطغيان العاطفة، وما فائدة العقل إذا لم يكبح جماح العاطفة ويحدد أبعاد مسارها فلا تطغى؟!.

فإذا اعترف جبري بحسن عبادة الرشيد ووفرة عقل المأمون؛ عنى ذلك رجحان بطلان ما جاء عنهما من أخبار تغمز دينهما ونصاعة عقليهما، لا ما ذهب إليه من تجويز صحّة تلك الأخبار.

وإنّ في استخفاف جبري بدفاع ابن خلدون عن الرشيد والمأمون تجنّياً على ابن خلدون الذي مرّ معنا كيف أنّه أيّد أحكامه وآراءه بأدلّة من حوادث التاريخ وشهادات العلماء. فدفاعه لم يكن مجرّداً من تلك الأدلّة والحجج كما تصوّر جبري.

ونجد جبري يزداد في تجنيه والتواء آرائه في خلفاء بني أميّة وبني العباس، فيجعلهم ضعافاً أمام شهوات الحياة، عاجزين أمام مغريات المادّة وزينة الدنيا، فيقول:

فإنّهم لما فتحوا أعينهم على خيرات الدنيا في دمشق وبغداد وعلى هذه الجواري التي جلبت إليهم من بلاد الروم وغيرها؛ ضعفت أعصابهم واسترخت مفاصلهم، فما استطاعوا أن يضبطوا من أهوائهم. اهـ.

أين هذا القول ممّا جاء عن أولئك الخلفاء في علمهم وعبادتهم وجهادهم؟!.

أيمكن لشهوات الحياة وزينـة الدنيا، إذا انفتحت على إنسان فأقبل عليها شغفاً، أن تصنع منه عالماً فذّاً وفارساً بطلاً وعـابداً صالحاً؟!.

لا أظنّ ذلك.. فهذه هي الحياة تعرض علينا في كلّ يـوم نماذج من الناس ينبئنا واقع سلوكهم أنَّ المسرفين اللاهين منهم المنصرفين إلى شهواتهم وملذّاتهم لا يقدّمون لمجتمعهم أي خير ولا يساهمون في تقدّمه ونهضته؛ لأنَّهم مشغولون بأهوائهم، فهم يقدِّمون مصالحهم الشخصيّة ورغباتِ نفوسهم على مصلحة أمَّتهم ورغبـة مجتمعهم. لا يمكن لأمثـال هؤلاء أن يقـودوا الجيـوش فيفتحوا بلاداً واسعةً في مشرق الأرض ومغربها.. لا يمكن لأمثال هؤلاء أن يخاطب أحدهم السحابة، فيقـول لها: أمـطري حيث شئت فإنّ خراجك سوف يأتي إليّ.

ومن خطير ما ذكره جبري تجريد الدين من القدرة على ردع المتمسِّكين بـه عن الأهواء والإسـراف بالشهـوات، فيقول: ولا استطاع الدين أن يردعهم عن هذه الأهواء.

نحن لا ننكر أنّ الدنيا انفتحت على خلفاء بني أميّـة وبني العباس وأنّ الخيرات جرت غزيـرة في أيديهم، ولكنّهم أخـذوا حظّهم من هذه الخيرات حسب ضوابط الدين وتعاليمه، لا كما ادّعى شفيق جبري.

والدين لم يحرّم على الإنسان التمتّع بزينة الحياة الدنيا ما دام لا يتعدّى بذلك حدود الله ويخالف آداب الدين الحنيف، فإن اتُّهِم بعض خلفاء بني أميّة وبني العباس بالتمتع بالجواري الروميات وغيرهنّ؛ فالدين لم يحرِّم ذلك بل أباحه؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [سورة النساء: الآية ٣]. وإن اتُّهموا بالزواج أكثر من واحدة؛ فالدين أحلَّ الزواج بأربع نساء، بل جعل التعدد هو الأصل لقول تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [سورة النساء: الآية ٣]. وإن اتهموا بالأكل والشرب من الطيِّب واللّذيذ والفاخر الجميل؛ فقد أباح الدين ذلك لقوله تعالى: ﴿ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٦٨]، وأمّا الشراب فلم يكن الخمر، ولم يثبت عن واحد منهم أنّه شرب الخمر أو أسرف في شربها، اللهم إلّا الوليد بن يزيد والأمين بن الرشيد فهما الخليفتان الوحيدان اللذان كثرت الروايات عن معاقرتهما الخمر وإسرافهما في شربها، ومعظم هذه الروايات مكذوب مختلَق.

وإن اتُّهِموا بحسن اللباس وكثرة الزينة في المظهر؛ فهذا شأن الخليفة أو الملك الذي يعرِّضه منصبه إلى استقبال الوفود من أبناء أمَّته أو من غير أمته، وزيارة زعماء وقوّاد غير دولته الذين يفدون إليه في شؤون دولهم، أو لأجل عقد معاهدات أو إجراء مفاوضات ونحو ذلك.

فلا بدّ للخليفة من أن يستقبل هؤلاء جميعاً باللِّباس اللائق بـه في حضـورهم؛ ليكـون أدعى إلى ازديـاد هيبتـه وقـوّة سلطانـه في نفوسهم. وإذ درسنا سيرة رسول الله محمد ﷺ؛ فسوف نجد أنّه كان يلبس ثياباً خاصّة في الأعياد وفي أيّام الجمع، وثياباً خاصة لاستقبـال الوفـود أو لتوديعهم. وحيث أصبـح انفتـاح الخـلافـة الإسلامية في عهد الأمويين والعباسيين على العالم أوسع؛ فقد استدعى ذلك أن تكون هيبةُ الخليفة في نفوس الناس والشعوب المفتوحة كبيرةً حتى يستوجب احترامه وإجلال مقامه في نفوس أبناء تلك الشعوب، وذلك يتطلّب ـ كما أسلفنا ـ أن يعنى بمظهره اللائق.

وزيادة على ما ذكرناه نقول: إنّ الدين لم يحرّم على الإنسان أن يلبس جميل الثياب بل دعا إلى ذلك لقوله تعالى: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [سورة الأعراف: الآية ٣١]، ولقـول رسـول الله محمد ﷺ: «إنّ الله يحبّ أن يـرى أثـر نعمتـه على عبده».

وإن اتُّهموا بكثرة الإنفاق؛ فما في ذلك عيب، بل الإنفاق فضيلة ما دام يجري وفق تعاليم الدين الحنيف وآدابه. وقد جاء في سِيَر أولئك الخلفاء أنّهم كانوا ينفقون من الأموال على العلماء والأدباء، نحو ما ذكر عن الرشيد من أخبار إنفاقه على الأصمعيّ وغيره من علماء اللغة والأدب، ولا ضَيْر في أن ينفق الرشيد على

الأصمعي والكسائي واليزيدي وغيرهم من أعلام اللغة والبيان العربي الذين ما زال علماء العربية والأدب حتى اليوم عالةً عليهم، ولولا عون الرشيد وتشجيعه لأولئك العلماء، لكان في مقاصد عيشهم ومتطلباته صارف يصرفهم عن مزاولة المطالعة والبحث والتفرّغ للتلقي والتلقين بهذا الشكل الواسع.

وكذلك كان حظّ الفقهاء وعلماء الدين وعلماء الكون عند خلفاء بني أميّة وبني العباس. كما أنَّ إنفاقهم لم ينحصر في هذا المجال فحسب، بل كانوا ينفقون على ذوي الحاجات من مختلف طبقات المجتمع.

وأمّا ما جاء عنهم من أخبار تبذيرهم وإسرافهم في صرف الأموال في غير الوجوه المشروعة فمعظم ذلك مختلق مكذوب عليهم، وقد أوضحنا ذلك في فصل سابق.

وينبغي أن نعلم ونحن في صدد الحديث في هذه الزاوية أنَّ معظم إنفاق أولئك الخلفاء كان من أموالهم الخاصّة لا من مال بيت المسلمين، كما ذكرت بعض الأخبار المكذوبة.

وأُسَرُهم كما هو معروف من خلال تاريخهم من الأُسر المعدودة في الشرف والثراء، فلا نستغرب منهم إنفاقاً ثرّاً كما ذكرت الأخبار عنهم.

فمسألة أنّ الدين لم يستطع رد أولئك الخلفاء عن أهوائهم ـ كما ادّعى جبري ـ مسألة مرفوضة أصلاً من واقعين:

أولاً: من واقع الدين الحنيف الذي استطاع أن يغيّر نفوس جبابرة الناس، فينقلها من واقع القسوة والتسلّط والظلم إلى واقع اللين والرحمة والعدل، كما استطاع أن يصقل نفوس المؤمنين به المنفِّذين لتعاليمه، ويصوغها صياغة إيمانية تجعلهم يطوّعون أهواءهم لتعاليم دينهم، فلا تسيطر عليهم نزعات الشرّ ولا تستعبدهم شهوات الحياة، وإنّما يصبح واقعهم تبعاً لما جاءَهم به الدين الحنيف كما قال محمد رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

وسقوط الإنسان في الرذيلة وارتكابه للمخالفة وخضوعه للهوى لا يكون إلّا بمقدار ما يتفلّت من تعاليم الدين وآداب الشريعة القيّمة، وأما إذا حكمنا بالتزامه بتلك الآداب والتعاليم؛ فسيكون سقوطه وانزلاقه إن لم نقل: مستحيلاً، فهو بعيد جدّاً عن واقعه؛ لأنّه متيقّظ بسبب ما تمسّك به.

ثانياً: من واقع حياة أولئك الخلفاء الذين مرّ معنا في فصول سابقة كيف كانوا في عبادتهم وطاعتهم وخوفهم من الله وحفاظهم على تعاليم الدين الحنيف ومحاربتهم للفسق والانحلال.

وثالثة الأثافي بل الطامّة الكبرى التي خرجت من فم شفيق جبري أنّه استنبط حكماً جائراً من وقائع حياة الخلفاء هبط به إلى أسفل دركات الافتراء ـ من حيث لا يدري ـ فقد ادّعى أنّ قِصَر أعمار بعضهم دليل على صحّة ما ورد عنهم من إسرافهم في اللهو

والتبذير، وعيشة تقبيل أرجل الجواري، ونصّ كلامه ما يلي:

لقد دقّقْتُ في أعمار الخلفاء، واستقصيت في هذه السبيل، وغايتي في هذا كلّه معرفة عمر كلٍّ واحـد منهم؛ فالمسعـودي يقول: مات هارون الرشيد وهو ابن أربع وأربعين سنة، وكانت ولايتـه ثلاثاً وعشرين سنة وستة أشهر أو شهرين. ومات المأمون وهو ابن تسع وأربعين وكانت خـلافته إحـدى وعشرين سنـة، ومات المعتصم وهو ابن ثمان وأربعين سنة...

لا شكّ في أنّ الأعمار بيـد الله، ولكنْ أفلا نجـد في وفاة هؤلاء الخلفاء العظماء في سنٍّ مثل هذه السنّ ما يحلمنـا على التفكير في أمرهم؟ أفلا نجد أنّ هذه العيشة التي عاشها الرشيد والمأمون وغيرهما: عيشـة اللّهو والتبـذير، عيشـة تقبيل أرجـل الجواري، قد عجلت على حياتهم فلم يبلغوا الخمسين؟ وهذا كلّه ما يؤيّد أخبار «الأغاني». اهـ.

لا ندري كيف وصل جبري إلى هذه النتيجة من خلال تلك المقدمات التي لا نحسب أنّ لها ارتباطاً حتميّاً من قريب أو من بعيد بتلك النتيجة، وإنّ الواقع التاريخي لسِيَر العظماء يكـذِّبها ويبيّن بطلانها.

نحن لا ننكر أنّ الإسرافَ في اللّهو والشرب والشهوات قد يتسبَّب عنه الموت أحياناً. صحيح أنَّ كثيراً من المـدمنين على شرب الخمر قضوا حياتهم قبل أن يناهزوا الخمسين، وصحيح أنّ

كثيـراً من الساقـطين المتهالكين على مـوائد الخنـا لَقُوا حتفهم صَرْعى في مذابح الشهوات، وتلك بلاد الغرب تعصف أعاصير الشهوات بعدد كبير من أبنائها، فتطوِّح بهم يـدُ المنيّة وهم في مقتبل الأعمار، ولكن ليس صحيحاً أنَّ كلَّ إنسان يموت في سنٍّ مبكِّرة يكون سبب موته إسرافه في اللهو والشرب.. فلقد حدَّثنا التاريخ عن عدد كبير من العظماء الذين سطَّروا في سجلِّه أروع صفحات الحياة وأطهـرها سِيـرةً، ومع هـذا لم يعمِّروا طـويلاً، فمنهم من مات في سنِّ الأربعين كالإمام النَّووي رحمه الله تعالى الذي كاد أن يكون لطهارة سيرته وشدَّة ورعه قطعة من الصحابة الكـرام، فما اقتـرف في حياتـه مخالفـةً قطُّ، وإنَّما كـانت كلُّ لحـظات حياتـه طلباً للعلم الشـرعيّ واستقامـة على تعـاليم الله عزّ وجلّ.

وكذلك الشاعر أبو تمّام حبيب بن أوس الطائيّ لم نعلم أنّه كان متهالكاً على الشرب والملذّات غارقاً في أصناف الشهوات، وإنّما كان عالماً لغويّاً، بل إنّ من يقرأ أشعاره يُثبت له تقدّمه في مختلف أبواب العلم. فأبو تمّام هذا لم يعش طويلاً، لقد مات في سنّ الأربعين أيضاً.

ولو تتبعنا تراجم الرجـال الذين سـاهموا في بنـاء الحضارة الإنسانية وتركوا آثاراً مشرقة في العلم والأخلاق والسلوك؛ فسوف نصادف جمعاً كبيراً منهم وافتهم آجالهم قبل أن يناهزوا الخمسين من العمر أو بحدود الخمسين، نذكر منهم على سبيل المثال:

أحمد بن الأمين الشنقيطي الأديب اللغوي صاحب كتاب «الدرر اللوامع على همع الهوامع»، فقد وافته منيّته وهو في الثانية والأربعين. وكذلك المؤرّخ المحدِّث أحمد بن أيبك الحُسامي صاحب كتاب «رياض الطالبين إلى الأحاديث الأربعين»، فقد مات وهو ابن تسع وأربعين سنة. وكذلك الفقيه أحمد بن النقيب كانت وفاته بعد مضي ثلاث وخمسين سنة من مولده. وجميع هؤلاء كانت حياتهم بيضاء نقيّة صافية من شوائب اللَّهو والشرب والغرق في الشهوات.

ولو مكثنا قليلاً مع جبري وتابعناه في حديثه؛ وجدناه يؤكّد ما ذهب إليه بأدلّة أوهى من خيط العنكبوت، فهو يرى في أعمار الخلفاء الراشدين وطائفة من خلفاء بني أميّة دليلاً على صدق حكمه، فهؤلاء عاشوا ـ كما قال ـ ستين وسبعين وثمانين سنة، وما بلغوا هذا العمر إلّا لأنّ الدين ردعهم عن الانهماك في أمثال ما انهمك فيه من جاء بعدهم من خلفاء بني أُميّة وبني العبَّاس.

لا ندري هل يُلقي شفيق جبري أحكامه هكذا جزافاً دون تفكير ورويّة أم أنّه يرجع إلى مصادر ضعيفة غير موثوقة، فيستدلُّ بأخبارها الضعيفة على آرائه الواهية؟!.

أوَلَمْ يدرس سِيرة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه دراسة واعية يفهم منها أنَّ معظم الرِّوايات تشير إلى أنَّ سيدنا عمر رضي الله عنه ـ عاش خمساً وخمسين سنةً فقط ولم يبلغ الستين ـ

كما ادّعى في تقييمه للخلفاء من حيث طول وقصرأعمارهم- بل نقول ـ: أولم يدرس سِيرة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الذي كان ثمرة دعوة أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه والذي أعاد في خلافته سِيرة جدّه ابن الخطاب في عدله واستقامته وخوفه من الله، فكانت سِيرته رضي الله عنه من أنبل وأكرم سِيَر خلفاء بني أميَّة وبني العبَّاس، وقد نقل لنا التاريخ من أخبار زهده وورعه وخشيته من الله وحرصه على تطبيق الدِّين وإقامة حدود الله ما يملأ العقول دهشة والنفوس إجلالاً وإكباراً لشخصيته العظيمة، ورغم هذه الحياة الطاهرة النظيفة التي عاشها ذلك الخليفة الأموي؛ فإنّه مات وهو ابن تسع وثلاثين سنة.

فماذا يقول جبري في هذين الخليفتين العظيمين؟ هل يستطيع أن يدّعي أنّ سبب موتهما في هذه السنّ انهماكهما في الملذّات؟!.

جدير بجبري أن يفكِّر طويلاً قبل أن يصرِّف آراءه ويطلق أحكامه حتى لا يسقط مثل هذا السقوط الشنيع، فلا نرى فيما استنبطه من خلال دراسته لأعمار الخلفاء أي ظلّ من المنطق والمعقوليّة، بل هو افتراء خاسر يضيفه إلى افتراءاته السابقة التي أشرنا إليها، والتي قلنا: ربَّما صدرت عنه من غير تعمّد الطعن بأولئك الخلفاء، ولكن استغراقاً منه في الدفاع عن أخبار «الأغاني» وتطهيرها من مزاعم الكذب والبطلان ـ حسب تعبيره ـ.

وعندما يناقش موضوع شرب أولئك الخلفاء النبيـذ يحرص على إقناعنا بأنّه والخمر سواء، فهو كما يقول: ونظنّ أنّ النبيذ لا يقلّ عمـلاً عـن الخمور في بعض الحالات. نعم النبيذ عندما يمرّ بالمراحل التي تمرّ بها الخمر فهو لا يقلّ عنها في الإسكار وإفساد العقل، ولكنّ النبيذ الذي شـربه بعض خلفـاء بني أميّة وبني العبّاس ليس ذاك المسكر، وإنّما هو ماء الزبيب وماء التمر ونحوهما من قبل غليانهما، عند ذلك لا ضرر من شربهما، ولا حرمة فيه. بل نقول: إنّ الخمر التي نزل حكم الله فيها تحريماً يصبح شربها حلالاً قبل الغليان، وعندما تصبح خلّاً بنفسها، ما دامت غير مسكرة، فكيف بالنبيذ؟.

فأولئك الخلفاء ما كانوا يشربون النبيذ والمسكر كما تصوّر شفيق جبري، وإنّما كانوا يشربون النبيذ المباح كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدّمته حيث قال:

وإنّما كان الرشيد يشرب نبيذ التمر على مذهب أهل العراق، وفتاويهم فيها معروفة، وأمّا الخمر فلا سبيل إلى اتّهامه بها، ولا تقليد الأخبار الواهية منها. اهـ.

ومما يؤكّد ما ذهبنا إليه في دفاعنا الواجب عن حياض أولئك الخلفاء ما نقله جبري نفسه من كتاب «الأشربة» لابن قتيبة، وهذا نصّه:

وأمّا النبيذ فاختلفوا في معناه، فقال قوم: هو ماء الزبيب، وماء التمر من قبل أن يغليا. اهـ.

كـان من الواجب على جبـري أن يضع خـطّاً مميَّـزاً تحت جملة: (من قبل أن يغليا)، ويتفكّر في هذه الجملة، ثم يصدر بعد ذلك أحكامه الهجوميَّة.

مـا هـو النبيـذ:

ولا بأس هنا في أن نتحدَّث قليلاً عن النبيذ وعن الفرق بين المحرَّم منه والحلال؛ لنكون على بيّنة من واقع خلفاء بني أميّة وبني العبَّاس الذين اتُّهِموا بالشرب لا لكونه مسكراً وإنّما لمجرّد أنّه شربٌ، وكأنّ كلمة الشرب أو الشراب أصبحت علماً على كلّ شرابٍ محرَّم، ولا ندري ماذا نطلق على الشراب الحـلال؟ أي لفظ نختاره علماً عليه؟ أهو شراب أم غير شراب؟!.

ربما اعتدنا في زماننا أن نكثر من التسميات فنقول: شاي، قهوة، عصير.. كلّها أعلام على أصناف من الشراب الحـلال، فتقول: شربت كأساً من الشاي، أو من القهوة، أو من العصير. ولكن في الماضي - ومن الماضي العصران الأموي والعبـاسي - كانوا يطلقون على مختلف أنواع الشراب لفـظة (شراب) سـواء المحلَّل منه أو المحرَّم. وأحياناً يقيّدون شراب الخمر بأوصافها وأسمائها. هذه لفتة مهمّة لا بأس بها أن تبقى في أذهاننا ونحن في هذا الصدد.

نعود إلى أول هذه الفقرة حتى لا يشتطّ بنا الاستـطراد في الحديث.. لقد اتّفقنا على أن نتحدّث قليلاً عن النبيذ.

النبيذ هو أن يُؤخذ شيء من الزبيب أو التمر ويطرح في ماء أو يصب الماء عليه، ثم يترك مدّة فيتحلّل ويذوب في الماء، فإنْ غلي وقذف بالزّبد؛ صار مسكراً وإلاّ فيبقى شراباً عاديّاً لا أثر له في الإسكار. وقد جاء في كتاب «الأشربة» للإمام أحمد بن حنبل، قال:

حدّثنا قريش بن إبراهيم قال: حدّثنا المعتمر بن سليمان، عن شبيب بن عبدالملك التيمي، عن مقاتل بن حيان، عن عمّته عَمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت:

كنّا ننبذ لرسول الله ﷺ غدوة في سقاء ولا نخمّره، ولا نجعل فيه عكراً، فإذا أمسى؛ تعشّى فشرب على عشائه فإن بقي شيء فرغته أو صببته، ثم نغسل السقاء، فننبذ له من العشيّ، فإذا أصبح؛ تغدّى فشرب على غدائه، فإن فضل منه شيء؛ صببته أو فرغته، ثم غسل السقاء. فقال: أفيه غسل السقاء؟ مرّتين فقال: مرّتين. قال أحمد: ما أحسنه من حديث.

ورواه أيضاً أبو داوود والترمذيّ، كما ذكره الإمام أحمد في مسنده.

فالنبيذ على هذا النحو شراب مباح حيث خلا من الإسكار، وإنّ في قول سيدتنا عائشة رضي الله عنها: فإن بقي شيء فرغته أو صببته، ثم نغسل السقاء، إشارةً إلى أنّ هذا الباقي ربّما يصبح مسكراً حيث يتخمّر بسبب طول المدّة، لذلك فهي تريقه، ثم

تغسل السقاء حتى لا يبقى فيه أثر منه، وذلك اتّقاءً لمظنة تخمُّر هذا الباقي.

ونجد في أحاديث أخرى تصريحاً بإباحة الانتباذ وشرب النبيذ وتحديد أنواع الأوعية التي ينبذ فيها، من ذلك:

قال أحمد بن حنبل رحمه الله: حدَّثنا عبدالرحمٰن بن مهدي، حدّثنا زهير عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن عطاء بن يسار، عن ميمونة زوج النبي ﷺ؛ أنه قال:

«لا تنتبذوا في الدُّباء ولا في الجرار ولا في المزفَّت ولا في المقير، وكلُّ شراب أسكر فهو حرام».

وكأنّ رسول الله ﷺ ينبِّه في هذا الحديث إلى أنَّ هذه الأوعية تساعد على سُرعة التخمير؛ لذا لا تصلح للانتباذ فيها.

ويقول أحمد أيضاً: حدّثنا يزيد قال: حدّثنا حمّاد بن يزيد، حدّثنا فرقد السنجي، حدّثنا جابر بن زيد أنّه سمع مسروقاً يحدِّث عن عبدالله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «نهيتكم عن هذه الظروف فانتبذوا فيها، واجتنبوا كلَّ مسكر».

وكفى بما ذكرناه بياناً لما أوردناه من أمر النبيذ. فالإسكار هو الحدّ الفاصل بين الحِلِّ والتحريم. وأمّا النبيذ المعروف في زماننا اليوم، والذي ترتفع له اللافتات في كلِّ مكان؛ فما هو إلّا ضرب

من الخمرة يسكر الشاربين ويفسد العاقلين. وربما تكون أنواع منه أشدَّ فتكاً بالعقول من الخمر.

لنتابــع الحديــث:

فالنبيذ الذي كان يتعاطاه بعض خلفاء بين أميّة وبني العبّاس إنّما هو من ذلك المباح الذي ذكرته الأحاديث الشريفة، لا من المحرم ـ كما ظنّ شفيق جبري ـ فالحقّ هنا يدور في فلك كلام ابن خلدون، لا في أوهام جبري.

ويزيد العاقلَ غيظاً تبرئةُ جبري نفسه من داء التعصُّب على الرشيد والمأمون وتصريحه بذلك في قوله:

ولم أردّ على ابن خلدون هذا الردّ إرادةً منّي أن أتعصّب على خليفتين عظيمين. اهـ. ثم يتابع الكلام قائلاً:

وإنّما تصدَّيت لهذا الردِّ إثباتاً لأخبار كتاب «الأغـاني» التي اعتقدت صحّتها. اهـ.

أيّ تخبّط هذا الذي يقع فيه جبري!! بل أيّ هـراء يصدر عنـه! يبرّىء نفسـه من داء التعصُّب على الـرشيـد والمـأمـون، ثم يعتقـد صحّة مـا جـاء عنهمـا من أخبـار تـطعن في دينهمـا وأخلاقهما، وإنّـه والله عين التعصُّب وعين التحامـل.. فلو كان جبري صادقاً في ادّعائه بعدم التعصّب على هـذين الخليفتين؛

كـان الواجب عليـه أن يـردّ عنهمـا تلك الأخبـار الـواهيـة التي استهدفت النيل منهما والطعن في سلوكهما.

ثمّ نجده في نهاية المطاف يخشى كلَّ الخشية على كتاب «الأغاني» من تطرّق الشـك إلى أخباره، وبـذلك تسقط منـزلته كمصدر تاريخيّ كبير؛ فيقول:

فإذا أضعفت أخبار الأغاني عن الرشيد أو عن المأمون ولم يثبت علينا الشكُّ فيها، ولا يبقى لهذا الكتاب الجليل إلاّ قيمة فنِّيَّة؛ على أنّا نرى فيه مصدر حياة لا نراه في غيره. اهـ.

عجيب أمر جبري!! أهو يهذي أم يلهـو عندمـا يضع تلك الافتراضات ويصدر تلك الأحكام؟! كيف يرضى لنفسه أن يخضع لسلطان العاطفة وهو الذي يقـول: العقل شيء والعـاطفة شيء آخر؟.

أوَلَيس دفاعه عن «الأغاني» بهذا الأسلوب ضـرباً من تـأثير العاطفة، فهو يخشى إن رفض صحّة تلك الأخبار أن يوصم كتاب أبي الفرج بالضعف، ففي سبيل المحـافظة على قيمـة الكتاب التـاريخية ـ ولـو على حساب الـرشيد والمـأمون ـ اعتقـد صحّة أخبـاره، ولم يلتفت إلى القـواعـد والشـروط التي يُقبَـل الخبـر بمقتضاها أو يرفض.

إذاً، هو واقع تحت تأثير عواطفه، لا منقاد بتوجيه عقله الذي يدعوه إلى النظر والتدبّر في تلك الأخبار والبحث في أسانيدها لمعرفة صحيحها من باطلها.

من قال: إنّ جميع أخبار الأغاني ضعيفة أو موضوعة، وليس فيه ولا خبر واحد صحيح؟ من قال ذلك؟ وهل رفضُنا لبعض الأخبار التي ثبت بالدليل العقليّ والنقليّ ضعفها بل كذبها، هل رفضُنا لتلك الأخبار يُعدّ رفضاً لأخبار الكتاب كلّه فنعلن إسقاط قيمته التاريخيّة؟.. أم هو وهم غرق جبري في ظلماته، فراح يتخبَّط في دفاعه عن أبي الفرج، ويصدر أحكاماً ما أنزل الله بها من سلطان، خاوية من رائحة المنطق والصواب.

نحن لا ننكر المنزلة التي احتلّها كتاب «الأغاني» في كتب الأدب، ولا ننكر أنّه مصدرٌ تاريخيٌّ ثرٌّ، ولكنّه كغيره من المصادر التي حُشِيت أخباراً دخلت من خلف أسوار التمحيص والتدقيق، ففاحت رائحتها وانكشف بطلانها بواسطة النظر والبحث والتمحيص.

إنّ أبا الفرج الأصفهاني يبقى، رغم هذه الشنائع المبثوثة في كتابه، عَلَماً من أعلام الأدب والتاريخ والتراجم، فكتابه «الأغاني» نسيج وحده، قد انقطع نظيره، وصدق فيه قول ابن خلدون:

لعمري إنّه ديوان العرب، وجامع أشتات المحاسن التي سلفت لهم في كلّ فنٍّ من فنون الشعر والتأريخ والغناء وسائر

الأحوال، ولا يُعدَل به كتاب في ذلك فيما نعلمه، وهو الغاية التي يسمو إليها الأديب، ويقف عندها، وأنّى له بها. اهـ.

نحن مع ابن خلدون في رأيه هذا، فيبقى كتاب «الأغاني» عندنا كتاباً ذا قيمةٍ فنِّيَّة وتاريخيّة، وإنّ رفْضَنا لطائفة من أخباره ليس ازدراء لـه ولا حيفاً عليـه، وإنّما هـو تنبيه بـدافع التـطهير والتهذيب، ليصبح نقيّاً من شوائب الأخبار.

الكُتُبُ النَّادِرَةُ التي تُرفَعُ لأوَّلِ مَرَّة

حظّ الصحابة الكرام من أخبار «الأغاني»

لم يكن حظُّ الصحابة الكرام رضي الله عنهم في أخبار الأغاني بأقلَّ من حظِّ بني أميّة وبني العبّاس من حيث تشويه بعض معالم تاريخهم.

حسان بن ثابت رضي الله عنه:

فقد ذكر أبو الفرج في «أغانيه» خبراً عن سيِّدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه هذا نصُّه:

أخبرنا وكيع، عن حمَّاد بن إسحاق، عن أبيه، عن الترمذي، عن الواقدي، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: سمعت خارجة بن زيد يقول:

دُعينا إلى مأدُبة في آل نُبَيْط، قال خارجة: فحضرتها وحسّان بن ثابت قد حضرها، فجلسنا جميعاً على مائدة واحدة، وهو يومئذٍ قد ذهب بصره ومعه ابنه عبدالرحمٰن، فكان إذا أتى طعام سأل ابنه: أطعام يد أم يدين، يعني باليد الثريد وباليدين الشواء؛ لأنه ينهش نهشاً، فإذا قال: طعام يدين؛ أمسك يده فلمّا فرغوا من الطعام؛ أُتوا بجاريتين إحداهما (رائقة) والأُخرى

(عزّة)، فجلستا وأخذتا مزهريهما وضربتا ضرباً عجيباً وغنّتا بقول حسّان:

انظر خليلي بباب جلَّق هل تبصرُ دون البلقاء من أحدِ

فأسمع حسان يقول: قد أراني بها سميعاً بصيراً. وعيناه تدمعان، فإذا سكتتا؛ سكت عنه البكاء وإذا غنّيتا؛ بكى، فكنت أرى ابنه عبدالرحمٰن إذا سكتتا يشير إليهما أن تغنّيا؛ فيبكي أبوه، فيقول: ما حاجته إلى إبكاء أبيه، قال الواقدي: فحدّثت بهذا الحديث يعقوب بن محمد الظفري، فقال: سمعت سعيد بن عبدالرحمٰن بن حسّان يقول:

لَمّا انقلب حسّان من مأدُبة بني نُبَيْط إلى منزله؛ استلقى على فراشه، ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: لقد أذكرتني رائقة وصاحبتها أمراً ما سمعته أذناي بعيد ليالي جاهليّتنا مع جبلة بن الأيهم. فتبسّم، ثم جلس، فقال: لقد رأيت عشرة قيان خمس روميّات يغنّين بالروميّة بالبرابط وخمس يغنّين غناء أهل الحيرة، وأهداهنّ إليه إياس بن قُبَيْصة، وكان يفِد إليه من يغنّيه من العرب من مكّة وغيرها، وكان إذا جلس للشرب فرش تحته الآس والياسمين وأصناف الرياحين وضرب له العنبر والمسك في صحاف الفضّة، وأوقد له العود المندّى إن كان شاتياً، وإن كان صائفاً بُطِّن بالثلج، وأُتي هو وأصحابه بكساء صيفيّة ينفصل هو وأصحابه بها في الصيف، وفي الشتاء الفراء الفَنَك وما أشبهه،

ولا والله ما جلست معه يوماً قطُّ إلاّ خلع عليَّ ثيابه التي عليه في ذلك اليوم وعلى غيري من جلسائه، هذا مع حلم عمن جهل وضحك وبذل من غير مسألة، مع حسن وجه وحسن حديث، ما رأيت منه خنىً قطُّ ولا عربدة، ونحن يومئذٍ على الشرك؛ فجاء الله بالإسلام فمحا به كلَّ كفر، وتركنا الخمر وما كُره، وأنتم اليوم مسلمون تشربون هذا النبيذ من التمر والفضيخ من الزهر والرطب، فلا يشرب أحدكم ثلاثة أقداح حتى يصاحب صاحبته ويفارقها، وتضرب فيه كما تضرب غرائب الإبل، فلا تنتهون. اهـ.

مناقشة الخبر:

نجد هذا الخبر تتعدّد رواياته في «الأغاني»، كما تذكر فيه أخبار أخرى عن سيدنا حسان بن ثابت، نتبيّن منها أنّ هذا الصحابي الجليل لم يكن ملتزماً ذلك الالتزام الذي يبعده عن مجالس الهوى. فيظهر لنا في هذا الخبر متسامحاً بعض الشيء بمجالس اللهو، فهو يهتف بالمغنيتين كلّما صمتتا أن تزيدا في الغناء.

نحن نعلم أن سيِّدنا حسَّان بن ثابت رضي الله عنه كان له ماضٍ شعريٌّ عريق، وكانت شاعريَّته تخوِّله أن يجالس الملوك والسادة وزعماء القوم، وقصَّته مع ملوك الغساسنة مشهورة، وخاصَّة مع جبلة بن الأيهم. وكان لا بدّ في هذه المجالس من أن

تضجّ بأصناف اللّهو والشراب، ولا بدّ من سيدنا حسّان أن يصف تلك المجالس في أشعاره، وأن يشارك منها بسلوكه، ولكنّ الإسلام عندما جاء بتعاليمه التي هذّب بها النفوس ووجّه الناس إلى طاعةِ الله ونبذِ الإفراط في اللّهو والإسراف في التلذّذ بشهوات الدنيا؛ استطاع أن يعالج أمثال سيدنا حسان بن ثابت فيقلبه ظهراً لبطن، ويصوغه صياغة جديدة تتناسب مع روح شريعة الله، فأصبح جديراً بسيدنا حسّان كغيره من المسلمين الذين دخلوا في سلك الرسالة الإسلامية وأخلصوا دينهم لله، أن يقلع عن كلّ مشاهد اللّهْو، وينصرف إلى حمل مسؤولية الدعوة إلى الله عزّ وجلّ، فسلّ لسانه الصارم ليقطع به أوداج الكفر، وينافح عن الإسلام والرسول بكلٍّ ما أوتي من براعة بيان وقوّة لسان، بعد أن كان يمدّ لسانه مادحاً للملوك ويجعل بيانه في خدمة مجالس اللهو والسمر في ذكر العادات والأوضاع الإنسانية الساقطة والكريمة.

واستطاع سيدنا حسان أن يصبح شاعر الإسلام والرسول، وقد مكّنه قربه من رسول الله ﷺ من أن ينهل من مورد النبوة، فتزكو نفسه، ويستقيم سلوكه، ويسمو في معراج الصالحين. واستمرّ على هذا السلوك الإيماني بقيّة حياته منذ دخوله في الإسلام.

فكيف يستقيم لنا أنّ مثل هذا الصحابي الذي أيّده الله بروح القدس جبريل أن يرتاد في أواخر حياته مجالس اللّهو والسّمر،

وينصت إلى غناء المغنِّيات، ويسترسل في جلوسه وهو يسمع الغناء، ويتأثَّر بأصوات المغنِّيات حتى تذرف عيناه؛ مثل هذا الخبر لا يليق بقدر هذا الصحابي الجليل في سلك أصحاب رسول الله الكرام.

نظرة في سند الخبر:

وإذا نظرنا في سند هذا الخبر فسنجد فيه: (الواقدي) الذي عرف بضعف أخباره رغم كونه أحدَ أوعية العلم، وقد صرح بضعف أخباره وعدم الوثوق بحديثه عدد لا بأس به من ثقات العلماء، منهم الحافظ الذهبي الذي ترجم له في كتابه «سير أعلام النبلاء» في الجزء التاسع الصفحة ٤٥٤، قال فيه:

أحد أوعية العلم على ضعفه المتَّفق عليه.. جمع فأوعى، وخلط الغثَّ بالثمين والخرز بالدرِّ الثمين، فاطَّرحوه لذلك. اهـ.

وقال ،فيه الإمام مسلم وغيره: متروك الحديث.

وقال فيه النسائيّ: ليس بثقة.

وقال يونس بن عبدالأعلى: قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذِب.

وقال الدولاني: حدثنا معاوية بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: الواقدي كذّاب.

وقال أبو داوود: لا أكتب حديثه.

وقال الإمام البخاري: ما عندي للواقدي حرف، وما عرفت من حديثه فلا أقتنع به.

ليس أمامنا بعد هذا التصريح الفائض من ثقات العلماء بضعف الواقدي إلاّ أن نحكم بضعف ذلك الخبر الذي يقضّ مضجعَ كلِّ غيورٍ على حرمةِ أصحاب رسول الله الكرام.

ولا ريب في أنّ تضعيف هذا الخبر من حيث سندُ وروده مؤذن بردِّه واحتمال كونه من أكاذيب الواقديّ التي تسربت إلى أبي الفرج وغيره من كُتّاب الأخبار والسِّيَر، نقول بهذا على ضوء ما نقلناه من شهادة الثقات من أهل العلم المتقدِّمين والمتأخِّرين.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

يورد أبو الفرج خبر إسلام جبلة بن الأيهم في الجزء الرابع عشر الصفحة ٤ من كتاب «الإغاني»، ويذكر فيه أنّه لما قدم المدينة لم يبقَ بها بكر ولا عانس إلاّ تبرّجت وخرجت تنظر إليه وإلى زيّه، ونصّ كلامه ما يلي:

قال أبو عمرو الشيباني: لَمّا أسلم جبلة بن الأيهم الغسّاني، وكان من ملوك آل جفنة؛ كتب إلى عمر رضي الله عنه يستأذنه في القدوم عليه، فأذن له عمر، فخرج إليه في خمس مئة من أهل بيته من علكّ وغسّان، حتّى إذا كان على مرحلتين؛ كتب إلى عمر

يعلمه بقدومه، فسُرَّ عمر رضوان الله عليه وأمر الناس باستقباله، وبعث إليه بأنزال، وأمر جبلة مئتي رجل من أصحابه فلبسوا السلاح والحرير وركبوا الخيول معقودة أذنابها، وألبسوها قلائد الذهب والفضّة، ولبس جبلة تاجه، وفيه قرطا مارية، وهي جدَّته، ودخل المدينة، فلم يبق بها بكر ولا عانس إلاّ تبرّجت وخرجت تنظر إليه وإلى زيّه، فلما انتهى إلى عمر رحّب به وألطفه، وأدنى مجلسه.

ثم أراد عمر الحجّ فخرج معه جبلة، فبينا هو يطوف بالبيت، وكان مشهوراً بالموسم، إذ وطىء إزاره رجل من بني فزارة، فانحلَّ، فرفع جبلة يده، فهشم أنف الفزاري، فاستعدى عليه عمر، رضوان الله عليه، فبعث إلى جبلة فأتاه، فقال: ما هذا؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين إنّه تعمّد حلَّ إزاري، ولولا حرمة الكعبة لضربت بين عينيه بالسيف، فقال له عمر: قد أقررت، فإمّا أن ترضي الرجل وإمّا أن أُقيده منك، قال جبلة: ماذا تصنع بي؟ قال: آمر بهشم أنفك كما فعلت، قال: وكيف ذاك يا أمير المؤمنين وهو سوقة وأنا ملك؟ قال: إنّ الإسلام جمعك وإيّاه، فليس تفضله بشيء إلاّ بالتُّقى والعافية، قال جبلة: قد ظننت يا أمير المؤمنين أنّي أكون في الإسلام أعزَّ منّي في الجاهليّة، قال عمر: دع عنك هذا، فإنّك إن لم تُرضِ الرجل؛ أقدتُه منك، قال: إذاً أتنصّر، قال: إن تنصّرت؛ ضربت عنقك؛ لأنّك قد أسلمت، فإن ارتددت؛ قتلتك. فلمّا رأى جبلة الصدق في عمر،

قال: أنا ناظر في هذا ليلتي هذه. وقد اجتمع بباب عمر من حيٍّ هذا وحيٍّ هذا خلق كثير، حتى كادت تكون بينهم فتنة. فلمّا أمسَوْا؛ أذن له عمر في الانصراف، حتى إذا نام الناس وهدؤوا، فحمل جبلة بخيله ورواحله إلى الشام، فأصبحت مكّة وهي منهم بلاقع، فلما انتهى إلى الشام؛ تحمّل في خمس مئة رجل من قومه، حتى أتى القسطنطينية، فدخل إلى هرقل، فتنصّر هو وقومه، فسرّ هرقل بذلك جدّاً، وظنّ أنّه فتح من الفتوح، وأقطعه حيث شاء، وأجرى عليه من النزل ما شاء، وجعله من محدِّثيه وسُمّاره. هكذا ذكر أبو عمرو. اهـ.

تعليـــق ومناقشـــة:

علّق شفيق جبري على هذا الخبر فقال:

فإنَّ جبلة لَمّا دخل المدينة لم يبق فيها بكر ولا عانس إلاّ تبرَّجت وخرجت تنظر إليه، وإذا عرفنا شدَّة عمر رضي الله عنه في خلافته؛ استغربنا هذا التبرُّج في أيّامه، فمعنى هذا أنّ التبرّج ظهر على الرغم من شدّته. اهـ.

نحن لا نستغرب أن يأمر خليفة المسلمين عمر الناس بالخروج لاستقبال جبلة بن الأيهم، وذلك تأليفاً وطمعاً في إيمانه، فهو ملك، وقد جاء عن رسول الله ﷺ: «أنزلوا الناس منازلَهم».

ولكن نستغرب أن تخرج النساء متـزيِّنـات لاستقبـالـه مـع الرجال، ويزيدنا غرابة أن يختار راوي الخبـر من النساء البكـر والعانس، فهنّ اللواتي أخذن كامل الزينة وخرجـن لينظرن إلى جبلة، ويتأمّلن زِيَّه. نحن لا نستبعد ظاهرة حبّ الفضول عنـد المرأة وكونها أكثر منها عند الرجل، ولكننا نستغرب، وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الوقت الذي ما زالت تعاليم الدين وآدابه قويَّة السلطان على نفوس الناس، شديدة التأثير في قلوبهم، أن تخرج المرأة ذلك الخروج الذي تتجاوز فيه حدود آداب الدين الحنيف، فهي لا تتحرَّج من الاختلاط بالرجال وهي متزيِّنة، ولو أمرها الدين بالحجاب ونهاها عن التبرّج، ونحن نعلم ما هي طبيعة الاستقبالات الشعبية وما يجري فيهـا، إذ تتساقط عندها حـدود الالتزام، ويعم الانصهار بين أفراد الشعب رجـالاً ونساءً وأطفالاً.

وإذا قرأنـا سيرة سيدنا عمر بن الخـطاب رضي الله عنه في خلافته ومدى تطبيقه لتعاليم الدين وتنفيـذه لأحكام شـريعة الله؛ نستبعد صحّة مثل هذا الخبر، ونستبعد أن يستشـري مثل هـذا التفلّت في صفوف أفراد الأمة التي ما زالت حتى ذلك الوقت في قمّة تمسّكها بتعاليم الدين وحفاظها على آداب الإسلام، وعمر رضي الله عنه معروف بهيبة سلطانه وشدّة تنفيذه لتعاليم الله، فهو الذي كان يطوف أرجاء المدينة بنفسه يتفقّد أحوال الناس، فيعين ذا الحـاجـة ويعـاقب المسيء، لا نـظن في وسط تلك البيئـة

الإسلامية المهيمنة أن تطمع المرأة البكر وغيرها بالخروج في زينتها إلى الطريق لتشارك باستقبال ملك الغساسنة، إنّها إذاً لا تقيم وزناً لسلطان الدين ولا لسلطان عمر، ويصدق عند ذلك كلام شفيق جبري في تعليقه على هذا الجزء من الخبر، وتسليمه بصحّته، وتقريره أنّ التفلّت والتبرّج ظهر على الرغم من شدّة عمر، رضي الله عنه.

إننا نرفض استنتاج شفيق جبري، ونؤكّد أنّ هذا الخبر إن صحّ؛ فقد دخله شيء من الكذب وخاصّة في الجزء منه؛ لأنّه يتنافى مع سيرة سيدنا عمر حيث تفيد وقائع خلافته أنّه كان قابضاً على ناصية الأمور ضابطاً لحكمه منفذاً لتعاليم الدين مسيطراً بهيبة خلافته على نفوس الناس بحيث لا يجرؤ أحد أن يعلن التفلّت من زمام الدين والخروج عن حدود الشريعة، بل إذا وجد من يكون سبباً في نشر التفلّت وإفساد الناس والإخلال بآداب الدين الحنيف؛ فسوف يعاقب بالنفي والطرد إلى مكان بعيد عن موطن إثارة الفتنة، لتبقى أجواء الخلافة نظيفة من أرجاس المنكر والغيّ.

ولنا في خبر نصر بن حجّاج بن عِلاَط السلمي شاهد على ما نقول، فقد جاء من أمْرِه أنّه كان جميلاً ذا فتنة في وجهه، فقالت إحدى نساء المدينة:

يا ليت شعري عن نفسي أزاهقة ... منّي ولم أقضِ ما فيها من الحاجِ؟
هل من سبيل إلى خمرٍ فأشربها ... أم من سبيل إلى نصر بن حجّاج؟

وسمع البيتين أمير المؤمنين عمر، فقال: لا أرى رجلاً في المدينة تهتف به العواتق في خدورهنّ، وطلبه، فجاء، فأمر به فحلق شعر رأسه، ثم نفاه إلى البصرة، ولنصر أبيات في حلق جمّته، وأطال ابن أبي الحديد في خبره، فذكر له قصّة مع امرأة أخرى في البصرة نفاه بسببها أبو موسى الأشعري إلى فارس، وأنَّ دهقانة أعجبت به في فارس، فكتب أميرها عثمان بن أبي العاص الثقفي بخبره إلى عمر ـ رضي الله عنه ـ فجاءه:

جزّوا شعره، وشمّروا قميصه، وألزموه المساجد.

ولَمّا قتل عمر رضي الله عنه عاد نصر إلى المدينة. اهـ. «الأعلام» نقلاً عن «رغبة الآمل».

لا نحسب أنَّ هذا الخبر يزيدنا إلاّ إيماناً بمدى ضبط سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأمور الخلافة وشؤون الأمّة وحرصه على نظافة حياتها من لوثات الانحراف والسقوط في الرذيلة. فنفي رجل من المدينة لا ذنب له إلاّ أنّه جميل الوجه، ولكنَّ جماله يفتن النساء؛ دليل قاطع على رفض كلّ خبر يقول بظهور التفلّت والتبرّج على الرغم من شدّة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه.

الكتب النادرة التي ترفع لأولي الأمر

المرأة في ميزان «الأغاني»

نقل لنا أبو الفرج في أغانيه واقع المرأة في عهد بني أميَّة وبني العباس، وكان حديثه عنها مسهباً، ولكنَّه في نفس الوقت كان حديثاً سافراً، وكأنّه كان يتتبَّع امرأة ذلك العصر تتبُّعاً دقيقاً وخفيّاً بحيث كشف من سلوكها وأحوالها ما كان يجب أن يخفى ويمتنع تناقله على ألسنة الرواة، ولكنَّ الدارس لواقع الحياة الاجتماعية في العصر الأموي وصدر العصر العباسي والدارس لواقع الحياة الاجتماعية في العصر الأموي وصدر العصر العباسي والدارس لخصائص تلك الحياة وظروفها يستغرب مثل تلك الأخبار التي نقلها أبو الفرج عن حال المرأة يومها.

ما زال جو الحياة حتى ذلك العهد يهيمن عليه الإسلام بأوامره ونواهيه، فليس بين عصر النبوة وعصر بني العباس أكثر من ١٥٠ عاماً، ولا نظنّ أنّ هذه المدة قاضية بانحلال عروة الدين وضعف كلمته في نفوس المسلمين. بل إنّ وقائع التاريخ تشير إلى أنّ الدين حتى ذلك العهد كان لا يزال له السلطان القوي على النفوس ولا تزال تعاليمه تسري في شرايين المجتمع ويعيشها الناس واقعاً حيّاً.

وإذا كـان من أوامر الـدين وتعاليمـه حجاب المـرأة وعـدم اختلاطها السافر بالرجال الأجنبيين؛ يعني هذا أنّـه لا ينبغي أن نسلّم فوراً بصحّة الأخبار الواردة عن حال المرأة في ذلك العصر وعن مدى اتصالها بالرجال واختلاطها بهم ومشاركتها إيّاهم في مجالسهم. مثل تلك الأخبار يجب أن نقف عندها طويلاً ونتأمّلها كثيراً قبل أن نحكم بصحّتها؛ لأنّها تخالف في أحداثها ما يجب أن تكون عليه المرأة يومها من أمر الحجاب الذي ما زال حكمه سارياً في نفوس نساء المسلمين في ذلـك العهد بشكـل قويّ، وما زال سلطان الدين الحنيف مهيمناً على المجتمع الإسلامي.

صحيحٌ يمكن أن ترِد أخبار عن المرأة أنّها خاطبت الرجال من وراء حجاب، وكان لها مشاركة في الرأي والعلم والمناظرة. ربما يحدث ذلك وهو غير بعيد الوقوع ولو في الوسط الإسلامي الملتزم. لأنّه لا ينافي تعاليم الدين في شيء. ولكنّ البعيد أن يرد خبر عن امرأة ذلك العصر.. كيف أنّها كانت تخرج سافرةً وتقابل الـرجـال وتجـالسهم وتنـاقشهم، ويتحـاكمـون إليهـا في بعض شؤونهم، وتعقـد معهم مجالس سمـر، فهذا مـا لا يقبله منطق التاريخ بالنظر إلى ظروف البيئة التي تجري فيها تلك الأخبار.

لقد حدّثنا أبو الفـرج عن مشاركـة المرأة للغنـاء، ونقل لنا أخباراً عن طائفة من النساء من الحرج أن ينقل عنهنّ مثل تلك الأخبار، وإذا نقلت فعلاً: فهي مـظنّة الكـذب؛ لأنّ واقع تلك الطائفة من النساء يأبى صحّة تلك الأخبار عنهنّ.

خبر خديجة بنت المأمون:

حدّثنا أبو الفرج عن خديجة بنت المأمون خبراً يحتاج إلى تأمّل ونظر، قال فيه:

أخبرني هاشم بن محمد الخزاعي، قال: حدَّثنا عبدالله بن أبي سعيد، قال: حدَّثني محمد بن مالك الخزاعي، قال: حدَّثتني ملح العطّارة، وكانت من أحسن الناس غناءً، وإنّما سميت: العطارة لكثرة استعمالها العطر المطيّب، قال: غنَّت شارية يوماً بين يدي المتوكِّل واقفةً مع الجواري:

بالله قُولين لمن ذا الرَّشا ... المثْقَل الرّدف الهضيم الحَشَى
أظرف ما كان إذا ما صحَا ... وأملح الناس إذا ما انتشى
وقد بنى برج حمام له ... أرسل فيه طائراً مرعشا
يا ليتني كنت حماماً له ... أو باشقاً يفعل بي مايشا
لو لبس القُوهيّ من رقَّة ... أوجعه القُوهيُّ أو خدَّشا

وهو هزج، فطرب المتوكِّل وقال لشاريه: لمن هذا الغناء؟ فقالت: أخذته من دار المأمون، ولا أدري لمن هو، فقلت له: أنا أعلم النّاس به، فقال: لمن هو يا ملح، فقلت: أقوله لك سِرّاً، قال: أنا في دار النساء وليس يحضرني غير حرمي فقوليه، فقال: الشعر والغناء جمعياً لخديجة بنت المأمون، قالته في خادم لأبيها كانت تهواه وغنّت فيه هذا اللحن، فأطرق طويلاً، ثم قال: لا يسمع هذا منك أحد.

مناقشة الخبر:

إننا لا نشك في بطلان هذا الخبر وافترائه على خديجة بنت المأمون التي ولدت في أحضان الملك وعاشت في ظلّ أبٍ اضطلع بأعباء مسؤولية أمّةٍ بكاملها، وشُهِد له بالعلم والصدق والأمانة والحفاظ على أخلاق الدين الإسلامي وآدابه.. إنّ أباً مثل هذا يرعى أمّةً برُمّتها ما كان له أن يغفُل عن ابنته ليتركها تفْسُق وتعبث، وهي تحت سقف بيته، إنّ أباً مثل هذا لا نظنّ أنّه يهمل تربية ابنته إهمالاً يسوقها إلى الانحراف والسقوط في مخالب الهوى لتصبح مغنّية عابثة.. علينا أن نتوقّف طويلاً تجاه هذا الخبر ونحرص على كشف زيفه ومقاتِله طلباً لنقاء سيرة بنت المأمون وطهارة سلوكها من تلك الأكاذيب.

وكما قلنا سابقاً عن خبر يتعلّق بالمأمون، كيف كان أحد رواة ذلك الخبر مغنِّية لعوباً مرهونة بهواها، نقول هنا أيضاً: إنّ مما يضعف هذا الخبر قبل البحث الدقيق في سنده أنّ راويه المباشر عن أصحابه مغنِّية حسنة الصوت اسمها ملح العطّارة.. وإنّ دخول هذه المغنِّية في سلسلة سند ذلك الخبر مؤْذِنٌ بضعفه لما ذكرناه في خبر المأمون مع المغنّية عُرَيب، بل أقول: مؤْذِن بكذبه وافترائه.

كما أنّ هذا الخبر يشير إلى الخيانات التي كانت تجري في بيوت الخلفاء، والتي ما نظنّ إلاّ أنّها من ضروب الشنائع المفتراة

على هؤلاء الخلفاء الذين قاموا بمهمَّة حراسة الدين والأخلاق في مجتمعهم.

خبر أمّ البنين مع وضّاح اليمن:

ومن أقبح الافتراءات وأشدّها شناعة خبر أمّ البنين مع وضّاح اليمن، الذي يصوّر أقبح حالات الخيانة الزوجيّة. ذكر هذا الخبر أبو الفرج في «أغانيه» في الجزء السادس الصفحة ٣٩، ونصّه ما يلي:

وقال خالد بن كُلثوم في خبره: كان وضّاح قد شبَّب بأمّ البنين بنت عبدالعزيز بن مروان امرأة الوليد بن عبدالملك، وهي أم ابنه عبدالعزيز بن الوليد، والشرف فيهم، فبلغ الوليدَ تشبُّبه بها فأمر بطلبه فأتي به، فأمر بقتله، فقال له ابنه عبدالعزيز: لا تفعل يا أمير المؤمنين، فتحقّق قوله، ولكن افعل به كما فعل معاوية بأبي دهبل، فإنّه لَمّا شبَّب بابنته؛ شكاه يزيد وسأله أن يقتله، فقال: إذا تحقّق قوله، ولكن تبرّه وتحسن إليه، فيستحي ويكفّ ويكذِّب نفسه، فلم يقبل منه وجعله في صندوق ودفنه حيّاً.

فوقع بين رجل من زنادقة الشعوبيَّة وبين رجل من ولد الوليد فخار خرجا فيه إلى أن أغلظا المسابَّة، وذلك في دولة بني العبّاس، فوضع الشعوبيُّ عليهم كتاباً زعم فيه أنّ أمّ البنين عشقت وضّاحاً، فكانت تدخله صندوقاً عندها، فوقع على ذلك خادم الوليد، فأنهاه إليه وأراه الصندوق، فأخذه فدفنه.

هكذا ذكر خالد بن كلثوم والزبير بن بكّار جميعاً.

وأخبرني علي بن سليمان الأخفش في كتاب «المغتالين» قال: حدّثنا أبو سعيد السكّري، قال: حدّثنا محمد بن حبيب عن ابن الكَلْبي، قال: عشقتْ أم البنين وضّاحاً، فكانت ترسل إليه فيدخل إليها ويقيم عندها، فإذا خافت؛ وارته في صندوق عندها وأقفلت عليه. فأهدي للوليد جوهر له قيمة، فأعجبه واستحسنه، فدعا خادماً له فبعث به معه إلى أمّ البنين، وقال: قل لها: إنّ هذا الجوهر أعجبني فآثرتك به، فدخل الخادم عليها مفاجأة ووضّاح عندها، فأدخلته الصندوق، وهو يرى، فأدّى إليها رسالة الوليد، ودفع إليها الجوهر، ثم قال: يا مولاتي هبيني منه حجراً، فقالت: لا يا ابن اللّخناء ولا كرامة، فرجع إلى الوليد فأخبره، فقال: كذبت يا ابن اللّخناء، وأمر به فوُجِئت عنقه، ثم لبس نعليه ودخل على أم البنين، وهي جالسة في ذلك البيت تمتشط، وقد وصف له الخادم الصندوق الذي أدخلته فيه، فجلس عليه، ثم قال لها: يا أم البنين ما أحبّ إليك هذا البيت من بين بيوتك فلِمَ تختارينه؟ فقالت: أجلس فيه وأختاره؛ لأنّه يجمع حوائجي كلّها، فأتناولها منه كما أريد من قرب، فقال لها: هبي لي صندوقاً من هذه الصناديق، قالت: كلّها لك يا أمير المؤمنين. قال: ما أريدها كلّها، وإنّما أريد واحداً منها، فقالت له: خذ أيّها شئت، قال: هذا الذي جلست عليه، قالت: خذ غيره فإنّ لي فيه أشياء أحتاج

إليها، قال: ما أريد غيره، قالت: خذه يا أمير المؤمنين. فدعا بالخدم وأمرهم بحمله، فحمله حتى انتهى به إلى مجلسه، فوضعه فيه، ثمّ دعا عَبِيداً له فأمرهم، فحفروا بئراً في المجلس عميقة، فنحّى البساط، وحفرت إلى الماء، ثم دعا بالصندوق، فقال: إنّه بلغنا شيء إن كان حقّاً؛ فقد كفنّاك ودفنّاك ودفنّا ذكرك وقطعنا أثرك إلى آخر الدهر، وإن كان باطلاً؛ فإنّا دفنّا الخشب، وما أهون ذلك، ثم قذف به في البئر، وهيل عليه التراب، وسوّيت الأرض، وردّ البساط إلى حاله، وجلس الوليد عليه، ثم ما رؤي بعد ذلك اليوم لوضّاح أثر في الدنيا إلى هذا اليوم، قال: وما رأت أمّ البنين لذلك أثراً في وجه الوليد حتّى فرّق الموت بينهما. اهـ.

مناقشة الخبر:

نلاحظ في هذا الخبر دلائل التركيب والاختلاق، وذلك لوجود روايات أخرى تخالف أحداثها أحداثه، ذكرها أبو الفرج في أغانيه، فجاءت وقائع هذا الخبر متميِّزة عن غيرها من وقائع الأخبار الأخرى لما تحمله من ملامح التصنّع والتركيب الأسطوريّ، وخاصّة قصّة الصندوق والخادم، إذ تثور في خواطرنا حوله عدّة تساؤلات، لا نجد جواباً مقنعاً لها، إلّا القول بكذب هذه الوقائع وافترائها. . .

يثور في خاطرنا سؤال مثلاً: كيف يصحّ من أمّ البنين أن تدعو وضّاحَ اليمن إلى غرفتها مع علمها بوجود زوجها في البيت؟ ألا تتوقّع أن يدخل عليها أو يرسل في طلبها فجأة؟! نحن نعلم أنّ الزوجة الخائنة ترتكب خيانتها في غياب زوجها أثناء عمله أو سفره، فتنتهز الفرصة لتلتقي عشيقها. وإذا كان زوج أم البنين ليس قريباً منها؛ فكيف يصحّ في ذهن العاقل أن يدخل خادم الخليفة على زوجته ويرى معها عشيقها، ثم تدخل عشيقها الصندوق والخادم يرى ذلك بعيني رأسه، ثم يرجع هذا الخادم إلى سيده ويبقى العشيق في الصندوق حتى يأتي الخليفة ويدخل على زوجته ويطلب منها ذلك الصندوق؟!.

هنا يتّضح لنا التركيب والاختلاق تماماً في وقائع هذا الخبر، إذ كان من المفروض بأمّ البنين أن تتحايل على الخادم حتى لا يكشف سرّها للخليفة، فإذا طلب منها جوهرة من الجواهر؛ كان من الواجب عليها أن ترضيه بما طلب، كفّاً للسانه عن إفشاء أمرها عند الخليفة لا أن تزجره وتطرده، كما ورد في الخبر، وإن هي لم ترغب في تنفيذ طلبه؛ كان من المنطقي أن تسكته بطريقة أخرى، المهم ألّا يصل أمرها إلى الخليفة.

وأيضاً كان من المفروض بأم البنين أن تسارع عقب ذهاب خادم الخليفة بإخراج عشيقها من الصندوق وإخلائه من غرفتها بأيّة طريقة، لا أن تنتظر قدوم الخليفة إليها. فوقائع هذا الخبر كما ذكرنا تفيض بدلائل الكذب والافتراء.

نظرة في سند الخبر:

وممّا يؤكِّد كذبه وبطلانه أيضاً إلى جانب ما ذكرناه عدم ثقة أبي الفرج نفسه بابن الكلبي، وهو أحد رجال سند هذا الخبر، فهو في نظر أبي الفرج وضّاع يضع الأخبار ويحمل الغريب والشاذ منها ويخطىء في نقلها. ولا يتحرّج أبو الفرج من أن يصرّح برأيه في ابن الكلبي أحياناً، فهو يقول فيه في موضع من «الأغاني»: أخطأ ابن الكلبي في هذا.

ويقول في موضع آخر: وقرأت في بعض الكتب عن ابن الكلبي عن أبيه، وهو خبر مصنوع يتبيّن فيه التوليد. اهـ.

وحيث ذكرنا رأي أبي الفرج في ابن الكلبي؛ لا بأس علينا أن نذكر رأي غيره من العلماء الثقات فيه أيضاً، حتى تتّضح لنا منزلته تماماً بين رواة الأخبار، ونعرف مدى صدق رأي أبي الفرج فيه.

ينقل لنا الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال» آراء العلماء في ابن الكلبي وفي روايته، فيقول:

قال أحمد بن حنبل: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أنّ أحداً يحدِّث عنه.

وقال الدارقطني وغيره: متروك.

وقال ابن عساكر: رافضيّ ليس بثقة.

وقـال يحـيى بن معين: غير ثقـة، وليس عن مثلـه يُـروى الحديث.

قلت: واتّهمه الأصمعي وذكره العُقَيْليّ وابن الجـارود وابن السكن وغيرهم في الضعفاء. اهـ.

دليل آخر على كذب هذا الخبر:

كما يؤكّد خبر أمّ البنين وافتراءه شك أبي الفرج حيث قال:

فوقع بين رجل من زنادقة الشعوبيّة وبين رجل من ولد الوليد فخـار خرجـا فيه إلى أن أغلظا المسـابّة، وذلـك في دولة بني العباس، فوضع الشعوبيّ عليهم كتاباً زعم فيه أنَّ أم البنين عشقت وضّاحاً، فكانت تُدخِله صندوقاً عندها، فوقف على ذلك خـادم الوليد، فأنهاه إليه وأراه الصنـدوق، فأخذه فدفنه.

هكذا ذكر خالد بن كلثوم والزبير بن بكّار جميعاً. اهـ.

ربما لا يكون في هذه الرِّواية تصريحٌ من أبي الفرج بشكّه في هذا الخبر، ولكن إيراده هذه الرواية دليل على ذلك. فالسِّياق يشير إلى أنَّ الشكَّ قائم في نفس راويي هذا الخبر حيث ذكرا تلك المسـابَّة التي قـامت بين شعوبيٍّ ورجـل من ولد الـوليد، فتمخَّضت عن افتراء هذا الخبـر على أمّ البنين زوج الوليـد بن عبدالملك.

وكأنّي أجد في إسناد هذا الخبر المكذوب إلى الرجل الشعوبيّ تحقيقاً صحيحاً في أصله؛ لأنّ الشعوبيَّة كان لها يد في دسٍّ عدد كبير من الأخبار المكذوبة على تاريخ بني أميّة وبني العبّاس، ولا غرابة في أن يكون خبر أمّ البنين مع وضّاح اليمن واحداً منها.

من أخبار السيدة سُكَينة بنت الحسين:

وينقل لنا أبو الفرج في «أغانيه» أخباراً عن طائفة من النساء اللواتي خالفن بسلوكهنّ عادات المجتمع الإسلامي وتقاليده، فتمتّعن بكامل حريّتهنّ، وتجاوزن بها تعاليم الدين وآدابه العامّة وخاصّة في قضية الحجاب والاختلاط بالرجال. فينقل لنا أبو الفرج أخباراً عن السيِّدة سُكَينة بنت الحسين المشهود لها بوفرة العقل وكثرة العلم وحسن الأخلاق وطِيب السِّيرة وصلاح السلوك، وأنَّها كانت تروي أحاديث جدِّها رسول الله ﷺ.

وتذكر الأخبار أنها كانت تجتمع بالرجال وتصغي إلى أحاديثهم، وما في ذلك ضَيْر ما دام بينها وبينهم حجاب، كما جاء في خبرها مع الشعراء جرير والفرزدق وكُثَيِّر وجميل ونُصَيْب، إذ يقول راوي هذا الخبر ـ كما في «الأغاني» وفي «تاريخ ابن عساكر» ـ ثم أذِنتْ لهم، فدخلوا عليها فقعدت حيث تراهم ولا يرونها، وتسمع كلامهم. اهـ.

نحن نؤمن بأنّ الدين لم يحرّم على الرّجال أن يستفتوا النساء ويطلبوا المعرفة منهنّ إن كنّ عالمات، وقد ذكر لنا التاريخ أنّ الناس كانوا يأتون سيدتنا عائشة أم المؤمنين يسألونها عن أحوال رسول الله ﷺ وعن أمور دينهم، كما ذكر لنا التاريخ أنّ الإمام البخاريّ تلقّى بعض الحديث الشريف عن إحدى المحدِّثات.

فإذا وفد أمثال هؤلاء الشعراء على السيدة سُكَينة يسألونها ويُسمعونها أشعارهم لتحكم فيها بينهم بما آتاها الله من فهم دقيق وعلم واسع وثيق باللغة والأدب والشعر؛ فهذا أمر ما فيه نقيصة ولا ذمّ لقَدْر سُكَيْنة، ولكن ما نستبعده بل نستنكره أن يرِد خبر يحدّثنا عن تحاكم سيدتنا سكينة مع ضرّتها عائشة بنت طلحة إلى شاعر متهتّك مثل عمر بن أبي ربيعة. وبماذا تتحاكمان إليه؟! في قضية ما نحسب امرأة عاديّة ضعيفة الدين ترضى بمثل هذا التحاكم فيها حياءً منها وحرصاً على كرامتها.

مناقشة خبر تحاكم السيدة سكينة وعائشة لعمر بن أبي ربيعة:

لقد تحاكمت السيِّدة سُكَيْنة وعائشة بنت طلحة إلى الشاعر عمر بن أبي ربيعة في قضية الجمال؛ إذ طلبتا منه أن يقضي بينهما أيّهما أجمل.. ومعلوم أنَّ مثل هذا القضاء لا يقع إلّا إذا نظر عمر إلى كلٍّ واحدةً منهما، فرأى محاسن وجهها وجمال قدّها حتى يتمكّن من التمييز بينهما. ونظر الرجل إلى المرأة لمعرفة

جمالها من غير ابتغاء خطبة حرّمه الشرع ونهى عنه الدين، فكيف نصدِّق أنّ السيّدة سُكَيْنة بنت الحسين سليلة النبوّة والدين ترضى باقتراف هذا الإثم المبين، فتكشف عن وجهها وتظهر جمال قدّها ليراه شاعر متهتِّك مثل عمر بن أبي ربيعة، وما يدعوها إلى ذلك سوى فخرها على ضرَّتها عائشة بنت طلحة. نحن لا ننكر أنَّ المرأة قد تلجأ إلى مختلف الوسائل للدفاع عن جمالها وحسن شكلها، فهذا أمر مغروس في طبيعتها ونفسيّتها، ولكن لا نتصوّر امرأة كسُكَينة بنت الحسين المشهود لها بالصلاح والعلم وحسن الأخلاق وسلامة الدين يمكن أن تتصرَّف كهذا التّصرف المتهتِّك، فتُسْفِر عن مفاتنها أمام شاعر طَرَق سُبُل الخلاعة والمجون ليحكم في جمالها ومقدار حسنها. وحينما نقول عن عمر بن أبي ربيعة إنّه شاعر متهتِّك؛ لا نكون مغالين ولا متجنِّين في الحكم عليه، وإنّما هي الحقيقة التي تقولها أوثق مصادر ترجمته:

يقول ابن خلّكان في الجزء الثالث من كتابه «وفيات الأعيان» في ترجمة عمر بن أبي ربيعة:

وهو كثير الغزل والنوادر والوقائع والمجون والخلاعة، وله في ذلك حكايات مشهورة. اهـ.

ويقول مبيّناً رأي التابعيّ الحسن البصري فيه:

وكان الحسن البصري إذا جرى ذكر ولادة عمر بن أبي ربيعة في الليلة التي قتل فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: أيّ حقٍّ رفع؟ وأيّ باطلٍ وضع. اهـ.

ويقول ابن العماد في الجزء الأول من كتابه «شذارت الذهب»:

قيل لم يكن في قريش أشعر منه، وهو كثير المجون والتغزّل بالثريّا ابنة علي بن عبدالله بن الحارث بن أمية بن عبد شمس الأمويّة. اهـ.

ويذكر الزركلي في كتابه «الأعلام» في ترجمة عمر بن أبي ربيعة: رفع إلى عمر بن عبدالعزيز أنّه يتعرّض لنساء الحجّ، ويشبّب بهنّ، فنفاه إلى «دَهْلَك». اهـ.

بعد هذا البيان من حال عمر بن أبي ربيعة، نجد من الواجب علينا أن ننزّه السيدة سُكَيْنة بنت الحسين عن مثل هذا الخبر الشنيع المسقط لقَدْرِها والمحطِّم لمنزلتها في ميزان الفُضْليات من النساء. وعلينا أن نعلن تكذيبه وبطلانه على الملأ لما فيه من امتهان لشأن هذه السيِّدة الجليلة التي حملت في شرايينها أنفاس النبوّة الطاهرة.

نظرة في سند الخبر:

وما يدعونا إلى تكذيب هذا الخبر أيضاً أو على الأقل تضعيفه وجود مجهول في سنده، فنحن لو رجعنا إلى سنده كما أورده أبو الفرج نجده كما يلي:

قال الزُّبَيْر: وحدَّثني عمي، عن ابن الماجشون، قـال؛ ثم ذكر الخبر.

إننا لا ننكر الثقة بالزبير بن بكَّار ولا بابن الماجشون، ولكنَّ جهلنا بعمّ الزبير وعدم معرفتنا اسمه وجهلنا بحقيقته تجعلنا لا نثق بهذا الخبر ونقول بضعفه.

خبر الجمّة السُّكَينية:

وأمّا ما أورده أبو الفرج من خبر الجمّة السُّكَيْنيّة فلا نرى في ذلك دليلاً على أنّ السيّدة سُكَيْنة بنت الحسين كانت سافرة إلى الرجال ـ كما ظنّ بعض النقّاد ـ بل هو لا يزيد على كونه إخباراً عن بعض صفاتها وأحوالها الخاصّة. ولكننا لا نستسيغ أن يرِد مثل هذا الخبر عن زوجها مصعب بن الزبير رضي الله عنه حيث يقول أبو الفرج في أغانيه:

أخبرني الحسـن بن علي، قال: حدّثني محمد بن مـوسى، عن أبي أيوب المدني، عن مصعب، قال: كانت سُكَينة أحسن الناس شَعْراً، وكانت تصفِّف جُمَّتها تصفيفاً لم يُرَ أحسن منـه، حتّى عـرف ذلك، وكـانت تلك الجمّة تسمّى السُّكَيْنيَّـة، وكان عمر بن عبدالعزيز إذا وجد رجلاً يصفِّف جمّته السُّكَيْنيّة؛ جلده وحلقه. اهـ.

مناقشة الخبر:

إننا نستغرب أن يصف زوجٌ مسلمٌ أخو صحابيّ وابن صحابيّ، مشهود له بالدين والإيمان والجهاد الحقّ في سبيل الله، زوجتَه ذلك الوصف الذي يكشف عن بعض مفاتنها، وهو يعيش في سماء عصر صدر الإسلام، وزوجته هي تلك السيِّدة الشريفة العفَّة الكريمة التي نسلتها مشكاة النبوّة. أجل نستغرب مثل هذا التصرّف حتى من ملتزم عاديّ بتعاليم الدين الحنيف، فكيف إذا كان تابعيّاً وابن صحابيّ!!.

جدير بنا ألاّ نقبل هذا الخبر لمجرّد وروده، بل علينا أن نتأكّد من صحّة وروده وصدق رواته، وإذا أشارت دلائل سنده على صحّته؛ فإنَّ النفس يبقى فيها أشياء منه لتجرُّده من كلّ ما يليق بقَدْرِ السيِّدة سُكَيْنة وقَدْر مصعب بن الزبير رحمهما الله.

خبر أمّ حكيم:

ويحدّثنا أبو الفرج عن أم حكيم زوج هشام بن عبدالملك حديثاً يتنافى مع أخلاق المرأة المسلمة العفَّة الكريمة، فكيف إذا كانت زوجة خليفة من خلفاء بني أميّة شهد له بالعلم ورواية الحديث الشريف، وقام على حراسة الدين وتنفيذ تعاليم الله؟!.

يقول أبو الفرج في الجزء الخامس عشر الصفحة ٥٠ من «الأغاني»:

وكانت أم حكيم تحت عبدالعزيز بن الوليد بن عبدالملك، تزوَّجها في حياة جدِّه عبدالملك، ولَمّا عقد النكاح بينهما عقد في مجلس عبدالملك، وأمر بإدخال الشعراء ليهنِّؤهم بالعقد، ويقولوا في ذلك أشعاراً كثيرةً يرويها الناس، فاختير منهم جرير وعدي بن الرقاع، فدخلا، وبدأ عديّ لموضعه منهم، فقال:

قمرُ السماء وشمسُها اجتمعا ... بالسَّعد ما غابا وما طلعا
ما وارت الأستار مثلهما ... ممن رأى هذا ومن سَمعا
دام السرور له بها ولها ... وتهنّيا طول الحياة معا

وقال جرير:

جمع الأمير إليه أكرم حرّةٍ ... في كلِّ ما حالٍ من الأحوالِ
حكميّة علت الرَّوابي كلَّها ... بمفاخر الأعمام والأخوالِ
وإذا النساء تفاخرت ببعولةٍ ... فخرتهم بالسيِّد المِفْضالِ
عبدالعزيز ومن يكلِّف نفسه ... أخلاقه يلبث بأكثفِ بالِ
هنأتكم بمودَّةٍ ونصيحةٍ ... وصدقت في نفس لكم ومقالي
فلتهنك النِّعم التي خوَّلتها ... يا خير مأمولٍ وأفضلِ والِ

فأمر له عبدالملك بعشرة آلاف درهم ولعدي بن الرقاع بمثلها، وقضى لأهله ومواليه يومئذٍ مئة حاجة، وأمر لجميع من حضر من الحرس والكتاب بعشرة دنانير عشرة دنانير.

فلم تزل أم حكيم عند عبدالعزيز مدّة، ثمّ تزَوّج ميمونة بنت عبدالرحمٰن بن أبي بكر فملكته وأحبّها، وذهبت بقلبه كلَّ مذهب،

فلم ترضَ منه إلاّ بطلاق أمّ حكيم فطلّقها، فتزوّجها هشام بن عبدالملك.

ثم مات عبدالعزيز، فتزوَّج هشام ميمونة أيضاً، وكان شديد المحبّة لأمّ حكيم، فطلَّق لها ميمونة اقتصاصاً لها منها فيما فعلته بها في اجتماعهما عند عبدالعزيز، وقال لها: هل أرضيتك منها، فقالت: نعم. فولدت أم حكيم من هشام ابنه يزيد بن هشام، وكان من رجالات بني أميّة، وكان أحد من يطعن على الوليد بن يزيد بن عبدالملك، ويُغْري الناس به.

وكانت أمّ حكيم منهومة بالشراب مدمنة عليه، لا تكاد تفارقه، وكأسها الذي كانت تشرب فيه مشهور عند الناس إلى اليوم، وهو في خزائن الخلفاء حتى الآن، وفيه يقول الوليد بن يزيد:

علِّلاني بعاتقات الكروم ... واسقياني بكأس أمّ حكيم
إنّها تشرب المدامة صرفاً ... في إناءٍ من الزجاج عظيم
جنِّبوني أذاة كلِّ لئيم ... إنّه ما علمت شرُّ نديم
ثم إن كان في النُّدامى كريمٌ ... فأذيقوه بعض مسِّ النعيم
ليت حظّي من النساء سُلَيمى ... إنّ سلمى جُنَيتني ونعيمي
فدعوني من الملامة فيها ... إنّ من لامني لغير رحيم

عروضه من الخفيف، غنّاه عمر الوادي من رواية يونس، وفي رواية إسحاق غنّاه العزيل أبو كامل خفيف رمل بالسبابة في مجرى البنصر. فيقال: إنّ الشعر بلغ هشاماً، فقال لأم حكيم: أَوَ تفعلين

ما ذكره الوليد، فقلت: أتصدّق الفاسق في شيء فتصدّقه في هذا؟! قال: لا، قالت: فهو كبعض كذبه. اهـ.

مناقشة الخبر:

نستوضح من سياق هذا الخبر أنّ أم حكيم كانت سِكّيرة لا تكاد تفارق كأس الشراب كما جاء في بعض عبارات الخبر. ثم نجد في نهايته دفاع أم حكيم عن نفسها أمام زوجها هشام بن عبدالملك، بما ادّعى عليها الوليد بن يزيد فيما نسب إليه من شعر، فقد رفضت ذلك الاتهام وكذّبته. وينتهي الخبر عند هذا التكذيب.

ربّما نقول: شيء طبيعيّ أن تدافع الزوجة عن نفسها أمام زوجها، وتكذّب كلّ ما يدّعى عليها من خصال الشرّ وأحوال السوء، وإن كان ذلك الادّعاء حقيقةً لا كذباً.

وقد تحاول الزوجة المخطئة أن تستر خطأها وتواري سوءها بكلّ وسيلة لتبقى في نظر زوجها الزوجة الوفيّة المخلصة المستحقّة لكامل ثقته واحترامه. وقد يخفى سوؤها عليه، إلاّ أنّ إقبال امرأة على شرب الخمر وشغفها بالكأس إلى حدّ الإدمان، لا نظنّ مثل هذا السوء يخفى على الناس المصاحبين لها من أقرباء أو أصدقاء، فكيف بزوجها الذي يراها وتراه كلّ يوم، بل ربّما في اليوم الواحد مرّات عديدة؟ فمهما سترت مثل هذه الخصلة المنتنة؛ لا بدّ أن تنكشف للزوج ويشعر بها، إن لم يكن بما

يشمّه بأنفه من رائحة الخمر فبما يراه بعينيه من آثار الخمرة على هيئة زوجته وسلوكها. ونحن نعلم أنّ الخمرة يُؤثر الإدمان على شربها في معالم وجوه المدمنين وأخلاقهم؛ فلذلك نسأل: ألم يلاحظ خليفة المسلمين هشام بن عبدالملك على زوجته أمّ حكيم أيَّ أثر لإدمانها على الشراب وإسرافها فيه؟ ألمْ يلاحظ في شكلها أو في طباعها وتصرّفاتها أثر ذلك؟.

إننا نؤكّد شكّنا في صحّة هذا الخبر ونرجّح بطلانه وافتراءه على أمّ حكيمٍ التي لم نجد في حقّها خبراً آخر في مثل هذا الموضوع؟ لأنَّ أمثاله من الأخبار بعيد وقوعه عن أجواء حياة الخلفاء مع نسائهم وعاداتهم وطبائعهم. فمثل هذا الخبر يجب أن نصدّ استشراءه في كتب التراجم والأخبار لما يحمل من شناعة يرفضها منطق التاريخ الواقعي لحياة الخلفاء المسلمين، خاصّة في عصر بني أميّة وبني العباس.

نظرة في سند الخبر:

وإذا رجعنا إلى سند هذا الخبر نجد فيه عبدالعزيز بن أبي ثابت، وهو من الضعفاء، وذلك بشهادة ثقات أهل العلم وأهل الحديث أمثال الإمام البخاري والحافظ الذهبي، ولا بأس في أن ننقل هنا أقوال الثقات في عبدالعزيز بن أبي ثابت الذي هو عبدالعزيز بن عمران.

يقول الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»:

قال البخاريّ: لا يُكتَب حديثه.

وقال النسائي وغيره: متروك.

وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى: فابن أبي ثابت عبدالعزيز بن عمران ما حاله؟ قال: لبس بثقة، وإنّما كان صاحب شعر، وهو من ولد عبدالرحمٰن بن عوف. اهـ.

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «تقريب التهذيب» في ترجمة ابن أبي ثابت: متروك، احترقت كتبه فحدَّث من حفظه فاشتد غلطه. وكان عارفاً بالأنساب، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين. اهـ.

بعد هذا نقول: إنّ ما أوردناه من شهادات الثقات بضعف ابن أبي ثابت وعدم الثقة بحديثه دليل على ضعف خبر أم حكيم حيث يشكِّل ابن أبي ثابت إحدى حلقات سند هذا الخبر إذ يقول أبو الفرج:

أخبرني أحمد بن عبدالعزيز قال: حدَّثنا عمر بن شبَّة قال: حدَّثني أبو غسان، عن عبدالعزيز بن أبي ثابت عن عمّه محمد بن عبدالعزيز: أنّ عبدالملك خطب زينب إلى . . . الخ.

فلا بدّ لنا، بعدما قدَّمناه من حُجَج، من أن نؤكِّد دعوتنا إلى إسقاط هذا الخبر من سجل التاريخ، كما هو رأينا في أمثاله من الأخبار التي تزدحم فيها الشنائع وتكثر فيها الأباطيل؛ لأنَّ تفشّي

مثل هذه الأخبار في سجلّات التاريخ وكتب الأخبار والتراجم أشبه بتفشّي المرض الخبيث في الجسد. فلا يسلم سائر الجسد إلّا إذا استُئصل العضو المريض بذلك الداء الخبيث. وواجبنا تجاه الرصيد التاريخيّ لأسلافنا يدعونا إلى أن لا نتوانى عن سلوك مختلف سُبُل البحث والدراسة والنظر في أحداث ذلك الرصيد التاريخي، فننخلها نخلاً حتى نستخلص الحقيقة الواقعة ونطرح الأكاذيب، فيصفو تاريخنا كسماء الصيف، وتشرق في أرجائه الحقائق كشمس الضحى.

الكتب النادرة التي ترفع لأول مرة

نهايــة المطــاف

لم نقصد من جولتنا هذه في أرجاء «الأغاني» تتبُّع عثراتِ أبي الفرج وسقطاتِه، فالكتاب ـ كما نجد من خـلال دراسته ـ ليس عبارةً عن رصيدٍ فكريٍّ طلع به أبو الفرج علينا، فاستوجب التعليق على أفكاره والمحاسبة على أخطائه؛ وإنَّما هو رصيد كبيـر من الأخبار جمعه أبو الفرج جمعاً لم يسبقه نظير، فكان عطاءً أدبيّاً وتاريخيّاً فريداً.

فنحن نعلم أنّ هناك عدداً كبيراً من المؤلفات التي جمعت أخباراً واسعة من الشعـراء والأدباء وذوي السلطان، ولكنّهـا لم تستطع اللّحاق بكتاب «الأغاني» لتميُّزه بخصائص فنِّيَّة لم تتوفّر لغيـره من كتب التراجم والأدب، وقـد استطاع المـرحوم شفيق جبري أن يؤدِّي دراسةً واسعةً لكتاب «الأغاني»، وأن يكشـف عن رصيد جيِّد من الصفات والخصائص التي تفرَّد بها هذا الكتاب الكبير دون غيره من المؤلّفات التي تناولت نفس مواضيعه، فهو ـ كما بيّن المرحوم شفيق جبري ـ كتاب غدا مرآةً عكست جوانب عديدة من واقع حياة العصرين الأموي والعباسي خاصَّة إضافةً إلى العصرين الجاهلي وصدر الإسلام، فقد نزل أبو الفرج في أخباره

إلى واقع الحياة الاجتماعيَّة الخاصَّة والعامّة في تلك العصور، فنقل جانباً واسعاً من العادات والتقاليد الاجتماعية وطبائع العيش والسلوك والمفاهيم الأخلاقيَّة وأطوار النفوس وخصائصها، كما نقل جانباً من واقع الحياة الفكريَّة ومنهاج العقليَّة العربيَّة والإسلاميَّة وتصوُّراتها، إضافةً إلى تصويره طرفاً من الوضع الاقتصادي والسياسي.

وقد تقدَّم معنا في فصل سابق إشارةٌ إلى هذه الدارسة التي قام بها المرحوم شفيق جبري، والتي جنح في بعضها جنوحاً جانب فيه الصواب، فاستحقَّ تعليقاً ونقاشاً تميَّزت فيه أخطاؤه، وقد ذكرناه في موطنه خلال هذه الجولة الخاطفة.

فكتاب «الأغاني» إذاً؛ كتاب فريد من نوعه، يصدق فيه رأي ابن خلدون الذي كتبه في مقدّمته، والذي أشرنا إليه في بحث سابق خلال هذه الجولة، ونصه ما يلي:

ولعمري إنَّه ديوان العرب وجامع أشتات المحاسن التي سلفت لهم في كل فنٍّ من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال، ولا يعدل به كتاب في ذلك فيما نعلمه، وهو الغاية التي التي يسمو إليها الأديب ويقف عندها، وأنّى له بها. اهـ.

نحن نتَّفق تماماً مع رأي ابن خلدون، ولا نتخلَّف عنه قيد شعرةٍ، ولكنَّنا حيث أمضينا هذه الجولة في كتاب «الأغاني»، إنَّما أردنا منها أداء واجب تجاه تراثنا التاريخيّ والأدبي؛ لأنَّ رصيد

الأُمَّة التاريخيّ يشكِّل رُكناً أساسيّاً في بنائها، وكذلك رصيدها الأدبيّ يشكِّل تجسيداً لواقع فكرها وثقافتها. وحيث جمع كتاب «الأغاني» رصيداً جيّداً من وقائع تاريخ أُمّتنا العربيّة والإسلاميَّة، وبات مصدراً من المصادر التي ترجع إليها الأجيال لدراسة تاريخ هذه الأُمّة كي تستلهم من وقائعه سلوكاً وقوَّةً وفكراً تبني على أساسه وجودها، وتحقّق بمقتضاه ذاتها بين أمم العالم قاطبة؛ أصبح من الواجب على كلّ غيور أن يحرص على أن تكون مصادر تاريخ الأمّة ومواردها الثقافية صافية نقيّة من الشوائب والطفيليّات التي تُحدِث تشويهاً في وجه الحقيقة التاريخيّة، فيتسبَّب عن ذلك فسادَ المنهج الفكريّ والسلوكيّ عند تلك الأجيال، وخاصَّة إذا تعرَّضت وقائع التاريخ إلى تشويهٍ مستمرٍّ عبر العصور حتى تصل إلى آخر عصر ممسوخةً مسخاً جذريّاً عن الوقائع الحقّ. فالحفاظ على نقاء الواقع التاريخيّ بنقاء مصادره حفاظٌ على قوّة الأُمّة وإثبات لوجودها مستمرّاً عبر امتداد الزمان.

فحيث تعرّض كتاب «الأغاني» لأن تسرَّبت إليه مجموعة من الأخبار المكذوبة أو الضعيفة واجتاحت بعضَ أخباره الصحيحة طائفة من التشويهات؛ أصبح من الواجب علينا؛ ـ حرصاً منّا على سلامة مصادرنا التاريخيّة ونقاء مواردنا الثقافيّة ـ أن ننبِّه إلى تلك الأخبار المكذوبة والضعيفة ونحذِّر من تلك التشويهات التي أصابت بعض الأخبار الصحيحة، حتى يصفو ينبوع «الأغاني»، فيعذب ماؤه في أفواه الشاربين.

فعملنا في هذه الجولة الصغيرة ليس حرباً على كتاب «الأغاني» ونكايةً بمؤلِّفه وفَضْحاً لأغاليطه وتشويهاته ابتغاءَ نبذِهِ من دائرة التراث العربي والإسلامي، وإنَّما هو إماطة أذى التشويهات عن طريقه وتثبيت معالمه الفكريَّة ورصيده الإخباريّ في ذهن الجيل وأعماق نفسِه بشكلٍ صحيحٍ يتناسب مع المنطق التاريخيّ الحقّ.

وإنَّ ما قمنا به في هذا البحث الموجز ابتغينا منه التنبيه إلى هذه الناحية المهمَّة وبعث الهمَّة في عزائم الغيورين على تراثنا كي يبادروا إلى هذا الكتاب الكبير الغنيّ بالأخبار، فيستلُّوا منها الأغاليط والأباطيل والتشويهات بمناقشة دقيقة وأدلَّة قوية وأسلوبٍ حكيم. إذْ ما قدَّمناه لا يزيد على أن يكون خطوة بسيطة في هذا العمل الضخم.

هذا هو جهدنا والتتمَّة على النّقّاد والباحثين المتمرِّسين ذوي المعرفة الجمّة والعلم الغزير، فكتاب «الأغاني» حتى اليوم لم يخدم الخدمة المناسبة، ونحن لا ننكر أنَّ هناك من قام بتحقيقه وإخراجه بثوب جديد، ولكنَّ هذا البذل لكتاب أبي الفرج ما زال قاصراً على الواجب الكبير تجاهه والذي يقتضي: تخريجَ جميع أخباره والبحثَ في سند رواياته - كي يتميَّز الخبيث من الطيِّب - وطرحَ الآراءِ المناسبة حول تلك الأخبار بما يجعل هذا الكتاب الضخم يحقِّق الفائدة المنشودة في جيلِ عصرنا.

وقد سمعت أنَّ هناك من أهل العلم من قام بدراسة سند روايات «الأغاني» كلّها، ولكنَّ هذه الدارسة بقيت طيَّ الكتمان حتى الآن، فلم تظهر على صفحات الكتب أو المجلّات، كما وقع في يدي كتاب درس «الأغاني» دراسةً موضوعيَّةً ناقدةً، بحث فيه مؤلفه الدكتور داود سلوم في شخصية أبي الفرج الأدبيَّة والفكريَّة من خلال كتابه، وفي أبعاد منهجه التأليفي والنقدي، كما درس مصادره وأسانيده ونصوص رواياته وأخباره ولغته، وطرح بعض الآراء النقديَّة حول هذه الدراسات. إلّا أنَّ هذه الدراسة أيضاً لم تصل إلى ما أردناه من جولتنا هذه في أرجاء «الأغاني»، ولم تحقِّق الغرض الذي أشرنا إليه في غُضون هذا الفصل.

فعسى أن ينهض من أهل العلم واللُّغة وأرباب النَّقد والأدب من يرعى كتاب «الأغاني» رعايةً يتحصَّل منها النفعُ الجمُّ لجيلنا الحاضر، ويتمّ فيها تهذيبُه تهذيباً تُصان فيه أذهانُ قُرَّائه، وتغنى به عقول دار[illegible] بالمعرفة.

الفهرس

٢٠ / ٨٢ / ٩ / ١٠